

July 2017

## Mediation is a Means of Settling Family Disputes: Study on the Jordanian Personal Status Law

Mohamed Khalaf Bani Salama

*Assistant Professor of Islamic Jurisprudence (Fiqh) - College of Sharia and Law / Department of Fiqh and its Foundations, The World Islamic Sciences & Education University - Jordan,*  
mohadbanisalamah@yahoo.com

Follow this and additional works at: [https://scholarworks.uaeu.ac.ae/sharia\\_and\\_law](https://scholarworks.uaeu.ac.ae/sharia_and_law)



Part of the [Family Law Commons](#)

---

### Recommended Citation

Bani Salama, Mohamed Khalaf (2017) "Mediation is a Means of Settling Family Disputes: Study on the Jordanian Personal Status Law," *Journal Sharia and Law*: Vol. 2017 : No. 71 , Article 2.

Available at: [https://scholarworks.uaeu.ac.ae/sharia\\_and\\_law/vol2017/iss71/2](https://scholarworks.uaeu.ac.ae/sharia_and_law/vol2017/iss71/2)

This Article is brought to you for free and open access by Scholarworks@UAEU. It has been accepted for inclusion in Journal Sharia and Law by an authorized editor of Scholarworks@UAEU. For more information, please contact [sljournal@uaeu.ac.ae](mailto:sljournal@uaeu.ac.ae).

---

## **Mediation is a Means of Settling Family Disputes: Study on the Jordanian Personal Status Law**

### **Cover Page Footnote**

Dr. Mohamed Khalaf Bani Salama Assistant Professor of Islamic Jurisprudence (Fiqh) - College of Sharia and Law / Department of Fiqh and its Foundations, The World Islamic Sciences & Education University - Jordan mohadbanisalameh@yahoo.com

[د. محمد خلف بني سلامة]

## الوساطة وسيلة لتسوية النزاعات الأسرية دراسة في قانون الأحوال الشخصية الأردني\*

د. محمد خلف بني سلامة\*

### الملخص

حظيت الوساطة في الآونة الأخيرة بالاهتمام الكبير من قبل رجال القانون، والباحثين؛ من أجل البحث عن أفضل السبل للتخفيف عن المحاكم والخصوم على حد سواء، وقد أثمرت مؤسسة الوساطة في كل مجالات الحياة ولاسيما الحياة الأسرية.

وقد تناولت هذه الدراسة الحديث عن تاريخ الوساطة: تاريخها، وماهيتها، وأهميتها، وأنواعها، ومزاياها، وأهدافها، كما تناولت الحديث عن الوساطة كوسيلة بديلة في تسوية النزاعات الأسرية في قانون الأحوال الشخصية الأردني.

وتوصل الباحث في دراسته إلى أن ممارسة الوساطة هي أقوى إدارة منفردة في حركة تسوية المنازعات، وهدفها الأسمى هو الوصول إلى حل النزاعات والخلافات، وتحسين العلاقة بين الخصوم بعد الوصول إلى اتفاقات مرضية، إلا المشرع الأردني فقد أغفل الكثير من التشريعات التي يمكن أن تجعل من الوساطة أفضل بديل لحل نزاعات الخصوم.

ولذا يوصي الباحث بضرورة إعادة النظر في مجموعة التشريعات الخاصة بالأحوال الشخصية وتفعيل دور الوساطة كوسيلة بديلة لفض النزاعات، مع ضرورة إعمال فكرة إدارة الدعوى لدى المحاكم الشرعية.

الكلمات الدالة: الوساطة، المصالحة، التحكيم، وسائل بديلة.

\* أجز للنشر بتاريخ ٢٠١٥/٩/٧.

\* أستاذ الفقه وأصوله المشارك- كلية الشريعة والقانون- قسم الفقه وأصوله- جامعة العلوم الإسلامية العالمية الأردن.

## المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد الخلق سيدنا محمد ﷺ المبعوث رحمة للعالمين وبعد، فقد شرع الله عز وجل الكثير من الوسائل البديلة للدعوى؛ لبند الخلاف وإنهاء النزاع بين الخصوم، وقد تحقق هذا الهدف النبيل في غير موضع من القرآن الكريم، ومنها قوله تعالى:

﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلَحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ ۚ وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ [الحجرات: ١٠]، والآية الكريمة فيها إشارة جلية لفض النزاع بالوساطة أولاً؛ حفظاً للود بين المتخاصمين، فالوساطة أول بديل للدعوى في فض النزاع بين الخصوم. وتبرز أهمية هذه الدراسة للأسباب الآتية:

- ١- تحقيق مصالح أطراف النزاع.
- ٢- التخفيف على السلطة القضائية، وتوفير الجهد والمال على الخصوم.
- ٣- تُعد الوساطة متنفساً لحل النزاعات الأسرية بعيداً عن المحاكم، وما يترتب عليها من زيادة في الشحناء والبغضاء، والتي تعود آثارها السلبية على الأسر الممتدة والأولاد والمجتمع.

### مشكلة الدراسة:

تتلخص مشكلة الدراسة في الإجابة عن التساؤلات الآتية:

- ١- ما مدى شرعية العمل بالوساطة في قضايا الأحوال الشخصية؟
- ٢- ما هي الشروط الواجب توافرها في الوسيط العائلي؟
- ٣- هل من الممكن أن يعمل القاضي الوسيط، والوسيط العائلي، ضمن قانون الأحوال الشخصية الأردني الحالي؟

## أهداف الدراسة:

تتركز أهداف الدراسة بما يلي:

١. بيان أهمية الوساطة ودورها كوسيلة من الوسائل البديلة لفصل النزاعات الأسرية.

٢. بيان المبررات الضرورية لاستحداث مواد خاصة في قانون الأحوال الشخصية الأردني عن الوساطة وشروطها وأهميتها.

## الدراسات السابقة:

تعرض الباحثون لموضوع (الوساطة) في العديد من الدراسات، ولم يقف الباحث على دراسة توضح أو تبين أهمية الوساطة كوسيلة بديلة في فصل النزاعات الأسرية.

## ومن هذه الدراسات:

١ - المسؤولية المدنية للقاضي الوسيط، للباحث علي مصطفى بني مصطفى، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، كلية الحقوق، ٢٠١١، تحدث فيها الباحث عن مسؤولية القاضي الوسيط المدنية وجاءت دراسة الباحث بخلاف هذا، فتحدثت عن مسؤولية القاضي الوسيط في المحاكم الشرعية والدعوى الشرعية.

٢ - الوساطة على يد القاضي الوسيط: الماهية والأهمية والإجراءات، دراسة تقييمية في القانون الأردني، د. بكر السرحان، المجلة الأردنية في القانون والعلوم السياسية المجلد (١) العدد (١) ربيع الثاني ١٤٣٠هـ/ نيسان ٢٠٠٩م. تحدث فيها الباحث عن الوساطة على يد القاضي الوسيط في القانون المدني الأردني، في حين جاءت دراسة الباحث في دراسته للحديث عن الوساطة كوسيلة بديلة للدعوى في المحاكم الشرعية، وهذا ما لم تتحدث عنه دراسة د. السرحان.

٣ - الوساطة لتسوية النزاعات المدنية في القانون الأردني، للباحثة رولا تقي سليم

الأحمد، رسالة دكتوراه في القانون الخاص، جامعة عمان العربية، عمان، الأردن، ٢٠٠٨، تحدثت فيها الباحثة عن موضوع الوساطة في القانون الأردني في حين جاءت هذه الدراسة للحديث عن الوساطة في قانون الأحوال الشخصية الأردني.

٤ - الوساطة لتسوية النزاعات المدنية وفقاً للقانون الأردني، د. عادل سالم اللوزي، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات العدد (٢) المجلد (٢١)، ٢٠٠٦ تحدث فيها الباحث عن التسوية في النزاعات المدنية في القانون الأردني، وجاءت هذه الدراسة لتتحدث عن الوسائل البديلة للدعوى الشرعية في المحاكم الشرعية في ظل قانون الأحوال الشخصية الأردني.

٥ - الوساطة كوسيلة لتسوية النزاعات المدنية في القانون الأردني د. أيمن مساعدة، مجلة أبحاث اليرموك، عدد (٤) مجلد (٢٠) لسنة ٢٠٠٤م، تحدث فيها الباحث عن الوساطة في ظل القانون المدني الأردني، في حين تحدثت دراسة الباحث في دراسته هذه، عن الوساطة في ظل قانون الأحوال الشخصية الأردني وهذا ما لم تتناوله دراسة الباحث د. المساعدة.

#### منهج البحث: تقوم هذه الدراسة على:

المنهج الوصفي القائم على دراسة موضوع الوساطة فأول خطوة كانت الدأب على جمع معلومات وافية ودقيقة عن كل ما يتعلق بموضوع الوساطة ومن ثم مناقشتها.

المنهج الاستقرائي وذلك بتتبع مفردات الموضوع من مصادرها وجمعها من مظاهرها.

المنهج المقارن والقائم على الدراسة المقارنة بين الوساطة وغيرها من الأنظمة المشابهة لها.

المنهج التحليلي القائم على صياغة ما تم التوصل إليه حول موضوع الوساطة وتقديمه للدارس لتكتمل عنده الصورة عن هذا الموضوع.

وقد جاءت خطة البحث على النحو الآتي:  
مستخلص.

مقدمة.

التمهيد: تاريخ الوساطة.

المبحث الأول: الوساطة وسيلة بديلة للدعوى في تسوية النزاعات وإنهاء الخلافات.

المطلب الأول: تعريف الوساطة والتسوية والدعوى ومشروعية الوساطة.

الفرع الأول: تعريف الوساطة والتسوية والدعوى.

الفرع الثاني: مشروعية الوساطة.

المطلب الثاني: الوسائل البديلة لإنهاء الخلافات والنزاعات الأسرية.

الفرع الأول: أنواع الوساطة.

الفرع الثاني: التمييز بين الوساطة وبين غيرها من طرق إنهاء نزاع الخصوم.

المطلب الثالث: الوساطة: مزاياها، شروطها وأهدافها.

الفرع الأول: أهمية ومزايا الوساطة.

الفرع الثاني: شروط الوساطة.

الفرع الثالث: أهداف الوساطة.

المبحث الثاني: الوساطة القضائية في قانون الأحوال الشخصية الأردني ونتائجها.

المطلب الأول: أسباب اتفاق حل النزاعات ووسائل تطوير الوساطة.

الفرع الأول: أسباب اتفاق حل النزاعات.

الفرع الثاني: وسائل تطوير الوساطة.

المطلب الثاني: الوساطة القضائية والقاضي الوسيط في ظل قانون الأحوال الشخصية الأردني.

المطلب الثالث: النتائج المترتبة على الوساطة.

الخاتمة: وتشمل أهم النتائج والتوصيات.

## التمهيد: تاريخ الوساطة:

طُبِّقَت الوساطة في الشريعة الإسلامية بمفهوم التحكيم في كل نواحي الحياة، وقد خص الله عز وجل ذلك في الحياة الأسرية، وذلك بقوله تعالى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَابْعَثُوا حَكَمًا مِنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِنْ أَهْلِهَا إِنْ يُرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّقِ اللَّهُ بَيْنَهُمَا ۚ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا خَبِيرًا﴾ [النساء: ٣٥].

ويُعد هذا الشكل من أهم أشكال العدالة في تاريخ الإسلام، فقد عمل به في قضية التحكيم بين علي ومعاوية رضي الله عنهما، وعملت به بعد ذلك معظم أنظمة وقوانين الأحوال الشخصية العربية، وطُبِّقَت الوساطة في العهد القديم في فرنسا بمفهوم (المصالحة) حيث أدخلت الوساطة العائلية للتشريعات الفرنسية في أواخر الثمانينات، وأسست عام (١٩٨٩) م مؤسسة النهوض بالوساطة العائلية، وانبثق عنها عام (١٩٩٠) م قانون آداب مهنة الوساطة العائلية. وظهرت الوساطة في الولايات المتحدة خلال الأعوام (١٩٦٥ - ١٩٧٠) م وأدخلت الوساطة العائلية لقوانين العديد من الدول الأوروبية الأخرى والتشريعات الكندية<sup>(١)</sup>.

وفي الأردن ونظراً لأهمية الوساطة ولكونها من أساليب الحلول البديلة لفض النزاعات المدنية، وللإسهام في خلق البيئة المناسبة لمواكبة تطورات الحياة المختلفة، فقد تم استحداث قانون الوساطة لتسوية النزاعات المدنية رقم (١٢) لسنة ٢٠٠٦ ليكون بديلاً عن القانون المؤقت رقم (٣٧) لسنة ٢٠٠٣، وعليه فقد تم استحداث أول إدارة للوساطة في محكمة بداية عمان بتاريخ ١/٦/٢٠٠٦، ثم جاءت الوساطة بشكل غير مباشر في قانون الأحوال الشخصية الأردني رقم (٣٦) لسنة ٢٠١٠، وقد تبنى المشرع الأردني موضوع الوساطة، والتي جاءت منسجمة مع توجهات استراتيجية لتطوير القضاء الأردني<sup>(٢)</sup>.

(1) les modes alternatifs aux règlements des conflits en droit civil (1<sup>ere</sup> Partie) (Madame Solange Morticelle Legras Madame Francoise Alliot Thiennot Colloque- Les Modes Alternatifs Au process civil Pour la resolution Des litiges, Amman 5-6 December 2005, Institute Judiciaire Jordanian.p.17.

(٢) المجلس القضائي الأردني، النظام القضائي الأردني، الوساطة لفض النزاعات المدنية، ص ١.



## المبحث الأول الوساطة وسيلة بديلة للدعوى في تسوية النزاعات وإنهاء الخلافات

سيتناول الباحث في هذا المبحث الوساطة باعتبارها من الوسائل البديلة للدعوى، وما يتعلق بذلك من تعريف للوساطة والتسوية والدعوى، ثم سيتناول الباحث مشروعية الوساطة، وأنواعها، ومزاياها، وشروطها، وأهدافها، والفرق بينها وبين غيرها من الوسائل البديلة لفض المنازعات.

### المطلب الأول

#### تعريف الوساطة، والتسوية، والدعوى ومشروعية الوساطة

إن الحديث عن موضوع الوساطة كوسيلة لفض النزاعات، يتطلب الحديث عن ماهية الوساطة والتسوية وما يميزهما عن غيرهما من وسائل فض النزاعات الأخرى، وعن مشروعيتها في الشريعة.

### الفرع الأول:

#### تعريف الوساطة والتسوية والدعوى

##### أولاً: تعريف الوساطة:

أ- في اللغة: (الوسيط المتوسط بين المتخاصمين، وتوسط بينهما عمل الوساطة<sup>(٣)</sup>)، وهي مصدر للفعل الثلاثي (وَسَطَ) وتأتي بمعنى وعد<sup>(٤)</sup>، والوساطة عمل الوسيط، والوسيط هو المتوسط بين المتخاصمين<sup>(٥)</sup>.

ب- الوساطة في الشرع: لم يُفرد الفقهاء للوساطة تعريفاً خاصاً إذ إن الخصومات لم تكن بحاجة لحلول بديلة لتسويتها كما هو في عالم اليوم، ولذلك برز مفهوم الوساطة كمصطلح حديث ويمكن القول بأن الوساطة هي: (وسيلة اختيارية لتسوية

(٣) الفروز آبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب: القاموس المحيط، ط ١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٦، ص ١٢٨٧.

(٤) الرازي، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر: مختار الصحاح، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٧٣، ص ٧٢٠.

(٥) الهنائي، علي بن الحسن: المنجد في اللغة، ط ٢٧، دار المشرق، بيروت، ١٩٧٤، ص ٢٠٩.

المنازعات بطريقة ودية وتعتمد على المشورة والحوار على أن تكون رضائية من أجل تحقيق رغبة أطراف النزاع للوصول إلى اتفاق بينهم، لتكون وسيلة بديلة عن عملية التقاضي التي تورث الضغائن<sup>(٦١)</sup>.

**ت- الوساطة في القانون:** هي وسيلة من الوسائل البديلة لفض النزاع، يقوم بها شخص محايد يهدف إلى مساعدة أطراف النزاع للحوار والاجتماع وتقريب وجهات النظر ليتم تقييمها في محاولة التوصل لحل وسط يرضي أطراف النزاع<sup>(٦٢)</sup>. أو هي (وسيلة للتفاعل بهدف الوصول إلى حل اتفاقي)<sup>(٦٣)</sup> أو هي (آلية لحل المنازعات المدنية بين فريقين أو أكثر، بمعاونة شخص ثالث، يوجه عملية المفاوضات ويقرب وجهات النظر بين أطراف النزاع)<sup>(٦٤)</sup>.

والوسيط العائلي هو شخص مهني محايد ومؤهل يتم اختياره من قبل أطراف النزاع ؛ للعمل على تقريب وجهات نظر أطراف النزاع وإنهاء الخلاف. وعرفه الدكتور بكر السرحان بأنه: (قيام شخص أو عدة أشخاص طبيعيين يُطلق عليهم تسمية الوسطاء، بالتوسط بين فريقين متنازعين بهدف الوصول بهم إلى حل للنزاع)<sup>(٦٥)</sup>.

### ثانياً: تعريف التسوية:

**أ- التسوية في اللغة:** من الأصل اللغوي (سَوَّى) ويدل على الاستقامة والاعتدال بين شيئين وسواه<sup>(٦٦)</sup>، وفي الصحاح السواء العدل وسواء الشيء وسطه<sup>(٦٧)</sup>.

- (٦١) عبد اللطيف، خالد: الوسائل السلمية لحل منازعات العمل الجماعية رسالة دكتوراة، جامعة عين شمس، كلية الحقوق، ١٩٨٢، ص ٣٤٤. و الجبور، بسام: الوساطة القضائية في الشريعة الإسلامية والقانون - دراسة مقارنة - ط ١، دار الثقافة، عان، ٢٠١٥، ص ١٧.
- (٦٢) كناكبه، وليد: الوساطة لتسوية النزاعات المدنية في القانون الأردني، ورقة عمل مقدمة لندوة بدائل الدوى في تسوية النزاعات عان، (٦-٥) كانون الأول ٢٠٠٥، المعهد القضائي الأردني بالتعاون مع المدرسة الوطنية للقضاء في فرنسا والسفارة الفرنسية في الأردن، ص ٤٦.
- (٦٣) أبريان، علاء: الوسائل البديلة لحل النزاع، دراسة مقارنة، ط ١، منشورات الحلبي، بيروت، ٢٠٠٨، ص ٦٤.
- (٦٤) خرفان، حازم سمير: الوسائل البديلة لحل النزاع في القانون الأردني، مجلة نقابة المحامين الأردنيين، ملحق الأبحاث، ٢٠٠٨، ص ١٣٨.
- (٦٥) السرحان، بكر عبد الفتاح: الوساطة على يد القاضي الوسيط، الماهية والأهمية والإجراءات- دراسة تقييمية في القانون الأردني، المجلة الأردنية في القانون والعلوم السياسية، جامعة مؤتة، المجلد (١) العدد (١) نيسان ٢٠٠٩، ص ٥٦.
- (٦٦) الفيومي، أحمد بن محمد بن علي: المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، المكتبة العلمية، بيروت، ٢٨٧/١.
- (٦٧) الجوهري، إسماعيل بن حماد: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، ط ٢، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٧٩، ١٦٥٧/٤.

[د. محمد خلف بني سلامة]

ب- التسوية في الاصطلاح: يُعد هذا المفهوم اجتماعياً أكثر منه قانونياً وتهدف التسوية إلى العمل على إصلاح الأضرار التي تلحق بالضحية، ووضع حد للخلل الناتج عن الجرم بهدف إعادة العلاقات الاجتماعية، والروابط القائمة بين أفراد المجتمع، وهذا ما يُعرف بالعدالة البديلة المطبقة من قبل سلطة الدولة<sup>(١٣)</sup>.

وعليه فإنَّ التسوية إنهاء النزاع بطريقة بديلة عن الدعوى، وهي من الوسائل الحديثة لفض النزاعات على أساس أنَّ العدالة تهدف إلى تأمين السلام الاجتماعي.

### ثالثاً: تعريف الدعوى:

أ- الدعوى في اللغة: اسم من الادعاء يقال ادعى، يدعي ادعاء ودعوى، وجمع دعوى دعاوى<sup>(١٤)</sup> ومن معانيها في اللغة الطلب والإخبار<sup>(١٥)</sup>.

ب- الدعوى في الاصطلاح: كما عرفها الجرجاني: (قول يطلب به الإنسان إثبات حق على الغير)<sup>(١٦)</sup>.

وعرفتها مجلة الأحكام العدلية في المادة ١٦١٣ بأنها (طلب واحد حقه من آخر في حضور الحاكم)<sup>(١٧)</sup>.

وعرفها الأستاذ محمد نعيم ياسين في كتابه نظرية الدعوى بأنها: (قول مقبول أو ما يقوم مقامه في مجلس القضاء يقصد به إنسان طلب حقاً له أو لمن يمثله؛ أو حمايته)<sup>(١٨)</sup>.

وخلال التعريفات السابقة للدعوى نجد أن تعريف الجرجاني لم يذكر مجلس

(13) Madame Solange Morticelle Legras Madame Francoise Alliot Thienno (lere partie).p.22.

(١٤) ابن منظور، أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم: لسان العرب، دار صادر، بيروت، ٢٦١/١٤. ود. الفيومي، أحمد بن محمد بن علي: المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، المكتبة العلمية، بيروت، ١٩٥/١.

(١٥) الأصفهاني، أبي القاسم الحسين بن محمد: المفردات في غريب القرآن، دار المعرفة، بيروت، ص ١٧٠، والمصباح المنير للفيومي، مرجع سابق، ١٩٥/١.

(١٦) الجرجاني، علي بن محمد الشريف: التعريفات، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٧٨، ص ١٠٩.

(١٧) باز، سليم رستم: شرح مجلة الأحكام العدلية، ط ٣، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٩٨٦، ص ٩٠٧. ياسين، محمد نعيم: نظرية الدعوى بين الشريعة الإسلامية وقانون المرافعات المدنية والتجارية، مطابع وزارة الأوقاف الأردنية، عمان، ١٠١/١.

(١٨) ياسين، محمد نعيم: نظرية الدعوى بين الشريعة الإسلامية وقانون المرافعات المدنية والتجارية، مطابع وزارة الأوقاف الأردنية، عمان، ١٠١/١.

القاضي، ومن شروط الدعوى وقوعها في حضور القاضي، والطلب في غير مجلس القضاء لا يكون دعوى، وكان تعريف مجلة الأحكام العدلية تعريفاً عاماً، وعليه يتضح أن تعريف الأستاذ الدكتور محمد نعيم ياسين هو التعريف الراجح لدقته وشموليته.

## الفرع الثاني مشروعية الوساطة

ثبتت مشروعية الوساطة في القرآن الكريم والسنة النبوية، وعليها إجماع الأمة، وثبتت بالمعقول، فقد اهتمت الشريعة السمحة بالصلح؛ والذي يعتبر أسمى غايات الوساطة.

### أولاً: مشروعية الوساطة في القرآن الكريم:

ثبتت مشروعية الصلح والوساطة في القرآن الكريم في غير موضع من القرآن الكريم ومنها: قوله تعالى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَابْعَثُوا حَكَمًا مِنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِنْ أَهْلِهَا إِنْ يُرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّقِ اللَّهُ بَيْنَهُمَا إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا خَبِيرًا﴾ [النساء: ٣٥].

ووجه الدلالة من الآية الكريمة أنها نزلت صريحة في مشروعية التحكيم والمصالحة، والتي هي أسمى غايات الوساطة، وكذلك في إرسال الحكم الذي يعمل من أجل المصالحة بين الزوجين عند خلافتهما حفاظاً على سلامة الأسر؛ وعليه فجوازه أولى في بقية الخصومات<sup>(١٩)</sup>.

١ - قوله تعالى: ﴿لَا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِنْ نَجْوَاهُمْ إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلَاحٍ بَيْنَ النَّاسِ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ١١٤].

ووجه الدلالة أن الإصلاح خير لقوله تعالى: (والصلح خير) [النساء: ١٢٨]،

(١٩) البيضاوي، ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر: تفسير البيضاوي (أنوار التنزيل وأسرار التأويل) تحقيق محمد صبحي حلاق ومحمد الأطرش، ط ١، دار الرشيد، ٢٠٠٠، ٨٦/١ والقرطبي، مرجع سابق، ١٧٥/٥، والألوسي، محمود: تفسير روح المعاني في تفسير القرآن العظيم، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ٢٧/٥.

والصلح بين الناس لا ينحصر في أمر واحد، ومن يريد الإصلاح عليه الاجتهاد وبذل ما في وسعه لتحقيق ذلك.

٢- قوله تعالى: ﴿وَإِنْ امْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُوزًا أَوْ إِعْرَاضًا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا وَالصُّلْحُ خَيْرٌ وَأُخْضِرَتِ الْأَنْفُسُ الشُّحَّ وَإِنْ تُحْسِنُوا وَتَتَّقُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا﴾ [النساء: ١٢٨].

ووجه الدلالة من الآية الكريمة كما جاء في صفوة التفاسير: (فلا حرج ولا إثم على كل واحد من الزوجين من المصالحة والتوفيق بينهما، بإسقاط المرأة بعض حقوقها لتستديم المودة، والصلح خير، أي والصلح خير من الفراق)<sup>(٣٠)</sup>.

٣- قوله تعالى: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَصْلِحُوا ذَاتَ بَيْنِكُمْ﴾ [الأنفال: ١].

ووجه الدلالة كما قال ابن كثير: (أي اتقوا الله في أموركم وأصلحوا فيما بينكم ولا تظالموا ولا تخاصموا ولا تشاجروا)<sup>(٣١)</sup>.

٤- قوله تعالى: ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا ۚ فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَىٰ فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّىٰ تَفِيءَ إِلَىٰ أَمْرِ اللَّهِ ۚ فَإِنْ فَاءَتْ فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا ۚ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾ [الحجرات ٩].

ووجه الدلالة كما جاء عند ابن كثير، أي الإصلاح بين الفتتين، واتقوا الله في جميع أموركم وهذا تحقيق منه تعالى للرحمة لمن اتقاه<sup>(٣٢)</sup>.

٥- قوله تعالى: إِنَّهَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ [الحجرات: ١٠].

ووجه الدلالة كما جاء عند القرطبي: (أي بين كل مسلمين تخاصما... قال أبو

(٢٠) الصابوني، محمد علي: صفوة التفاسير، دار الصابوني، القاهرة، ٣٠٨/١.

(٢١) ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل: تفسير القرآن العظيم تحقيق حامد أحمد الطاهر، ط ١، دار الفجر للتراث، القاهرة، ٢٠٠٢، ٤٢٢/٢.

(٢٢) المرجع السابق نفسه، ٣٠٨/٤.

عبيدة: أي أصلحوا بين كل أخوين<sup>(٢٣)</sup>.

وجاء في صفوة التفاسير (أي أصلحوا بين إخوانكم المؤمنين، ولا تتركوا الفرقة تدب والبغضاء تعمل عملها)<sup>(٢٤)</sup>

### ثانياً: مشروعية الوساطة في السنة النبوية:

وكذا ثبتت مشروعية الوساطة في السنة النبوية، فقد ورد الكثير من الأحاديث النبوية التي تحض على الصلح وتمدح فاعله وتذم تاركه. ومنها:

١ - قوله ﷺ: (ألا أخبركم بأفضل من درجة الصلاة والصيام والصدقة؟) قالوا: بلى. قال: "إصلاح ذات البين"<sup>(٢٥)</sup> ووجه الدلالة من الحديث أن فيه حثاً وترغيباً على الإصلاح بين المتخاصمين؛ لأن الإصلاح سبب للاعتصام بحبل الله<sup>(٢٦)</sup>، وما للإصلاح من خير ونفع يعود على الأسرة والمجتمع جميعه.

٢ - قوله ﷺ: (من حكم بين اثنين تحاكما إليه فلم يعدل بينهما بالحق فعليه لعنة الله)<sup>(٢٧)</sup>. ووجه الدلالة من الحديث أنه يدل على أن النبي (ﷺ) أقر الصلح الذي عادة ما يتم من خلال الوساطة والتحكيم.

٣ - قوله ﷺ: (الصلح جائز بين المسلمين إلا صلحاً أحل حراماً أو حرم حلالاً)<sup>(٢٨)</sup>. ووجه الدلالة من الحديث أن الأصل في الصلح الجواز إلا إذا تضمن تحريم حلال أو تحليل حرام؛ فإنه لا يجوز ويكون من الصلح المحرم، وبذلك يؤخذ من الحديث جواز الصلح وإباحته<sup>(٢٩)</sup>، وقد خص الرسول (ﷺ) المسلمين بجواز الصلح بينهم

(٢٣) القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري: الجامع لأحكام القرآن، ط ١، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٩، ٢٣٢/٨، (٤٦٩٦).

(٢٤) الصابوني، صفوة التفاسير، مرجع سابق، ٢٣٥/٣.

(٢٥) أخرجه أحمد ٤٤٤/٦ حديث رقم (٢٧٥٤٨) وأبو داود، ٢٨٠/٤ حديث رقم (٤٩١٩) وصححه الألباني (صحيح الجامع) (٢٥٩٥).

(٢٦) المباركفوري، محمد عبد الرحمن: تحفة الأحوذني بشرح جامع الترمذي، دار الكتب العلمية، ط ١، بيروت، ١٧٩/٧.

(٢٧) البخاري، صحيح البخاري، كتاب الأحكام، باب هل يقضي القاضي أو يفتي وهو غضبان، حديث رقم (٧١٥٨) ٤، دار الفكر، بيروت، ٣٥٨/.

(٢٨) أخرجه ابن ماجه حديث رقم (٢٣٥٣) وأبو داود حديث رقم (٣٥٩٤) وهو حديث حسن صحيح.

(٢٩) الشوكاني، محمد علي: نيل الأوطار، ٣٠٨/٥.

اهتماماً بشأنهم<sup>(٣٠)</sup>.

### ثالثاً: مشروعية الوساطة في الإجماع:

أجمع العلماء على مشروعية الصلح، وهو أسمى غايات الوساطة لما يحققه من فضل وخير ومصلحة متحققة، حتى أنّ الفقهاء قد أفردوا للصلح باباً خاصاً في مؤلفاتهم، وقد استفاضت به أقوال العلماء في حصول الإجماع على مشروعيته مجملاً من غير خلاف<sup>(٣١)</sup>.

### رابعاً: مشروعية الوساطة من المعقول:

من المعلوم أنّ انسداد طريق فض الخلاف والنزاع لا يتفق مع أبلغ وأسمى غاية من غايات التشريع.

وعليه فلا بد من سبيل لحل النزاع، وإنهاء الخلاف، ولذلك سماه القرآن بالخير وهو الصلح وعليه فعقد الصلح عقد جائز دلت عليه الأدلة الشرعية.

### المطلب الثاني

#### الوسائل البديلة لفض وإنهاء النزاعات الأسرية

تعد الوسائل البديلة لإنهاء الخلافات وعلى رأسها الخلافات الأسرية، هي الأفضل في عالم اليوم، خاصة بعد ظهور العجز الواضح في معظم الأنظمة القضائية، وعلى مختلف صورها فالعدالة أصبحت بطيئة ومعقدة ومكلفة، لدرجة أنّ المواطن أصبح فاقد الثقة أحياناً بها، فالوسائل البديلة وعلى رأسها الوساطة تلعب دوراً كبيراً في حماية الأسرة، وذلك بخلق التبادل الحميم في العلاقات الأسرية، التي يبحث أفرادها عن حلول من خلال الاتفاق والتراضي، والحل الوسط هو الأفضل دائماً في ظل تعقد ظروف المجتمع، إضافة إلى مسألة الحصول على حكم مرضٍ وآلية تطبيق هذا الحكم، خاصة مع وجود سوء النية لدى الأطراف المتنازعة مما يعني عدم الرضى لديهم، ويضاف إلى ذلك التكاليف الباهظة التي قد يتكبدها أطراف النزاع، ومن هنا برزت الوسائل البديلة للدعوى ومن أهمها الوساطة.

(٣٠) المناوي، محمد عبد الرؤوف: فيض القدير شرح جامع الصغير، مكتبة الإمام الشافعي، ط٣، الرياض، ١٩٨٨، ٣١٥/٤.

(٣١) الزحيلي، وهبة: الفقه الإسلامي وأدلته، دار الفكر، بيروت، ١٩١/٢.

## الفرع الأول أنواع الوساطة

تبرز أنواع متعددة للوساطة، ومن أبرزها الوساطة داخل مؤسسة القضاء، والوساطة خارج مؤسسة القضاء، وسيتحدث عن هذين النوعين من الوساطة.

**أولاً: الوساطة خارج مؤسسة القضاء:** خلقاً للحلول الممكنة في فض النزاعات المتباينة بين الأطراف، وحفاظاً على الروابط المختلفة بين المتنازعين، من وشائج ذي القربى، أسراً وأزواجاً ومجتمعات، برزت الوساطة خارج مؤسسة القضاء؛ التي تعنى بحل النزاعات بالتراضي لا سيما أن الكثير من حالات الزواج أصبحت تتحطم أمام مشاكل الحياة المختلفة، بسبب هشاشة المجتمعات المعاصرة اليوم، والمشكلة لا تكمن في الطلاق وما يترتب عليه من أخطار فحسب، وإنما في خطر الطلاق الذي يعمل على تدمير أطراف النزاع، وتخطيط قيم أسرهم ومجتمعاتهم، فالخلافات العائلية قبل كونها خلافات قانونية هي بالأصل ذات طابع أخلاقي وقيمي، يرتبط بهذه العلاقة المقدسة بين الأزواج قيم يجب المحافظة عليها ومن أهمها العلاقات الأسرية، من أولوياتها الأبناء. تقول القاضي (سولانج مورتشيل ليغراس): (إن الوساطة العائلية أشبه ما تكون بالدبلوماسية بالنسبة للعالم، فإذا ما فقدت الوساطة العائلية في الخلاف العائلي كما لو فقدت الدبلوماسية في النزاع الدولي، وعند فشل الدبلوماسية فالنتيجة هي الحرب والدمار)<sup>(32)</sup>.

من أهم أسباب الاتفاق لحل الخلافات خارج إطار المؤسسة القضائية<sup>(33)</sup>:

١- الأسباب الشخصية والمتمثلة في المحافظة على سلمية العلاقات، فمهمة الوسيط تتمثل في العادة في تقريب وجهات النظر بين الخصوم، من خلال الوساطة يتم توصل الأهل إلى تحديد نقاط الاتفاق والاختلاف، ومن خلال الحوار والوساطة يتم التوصل لأفضل الحلول.

(32) Madame Solange Morticelle Legras, Madame Franceise Alliot Thiennot (1ere partie).p.31.

(33) Madame Solange and Madame Thiennot (1 ere partie).p.32



[د. محمد خلف بني سلامة]

٢- الأسباب العامة المتمثلة في تخفيف عبء الازدحام الواقع على المحاكم، وعليه تكون الوساطة أقرب للواقع من القضاء.

ومن وسائل الاتفاق لحل النزاعات<sup>(٣٤)</sup>:

١- الوساطة الاتفاقية، وأصل هذا المفهوم يأتي من خلال ظهور رغبة أطراف النزاع، متحدين كانوا أو منفصلين، وبمسمع شخصية منهم، بدعوة فريق آخر لإيجاد حل للنزاع القائم بينهما، وذلك بإسناد مهمة الوساطة من قبل الأطراف إلى وسيط من خارج الوسط القضائي، ويُعد هذا النوع من الوساطة بديلاً من القضاء والمحاكم، وهذا النوع من الوساطة يجب أن يكون هدفها إعادة التواصل بين الأسر والأبناء والبقاء على علاقة راسخة وقوية بين أفراد الأسرة، والتي من خلالها يتم تجاوز معظم النتائج السلبية وخاصة عند حصول الطلاق، فالدجوء إلى الوساطة كمبادرة اتفاقية يعمل على تجاوز الكثير من العقبات وتسعى جل الأسر اليوم لفتح الحوار بينها كأطراف نزاع من خلال الوسيط العائلي.

٢- المصالحة: وهي الاتفاق الذي يتم بين أطراف النزاع لإنهاء خلاف ما، أو التخلي عن الادعاء داخل نطاق المحكمة، وينتج عن المصالحة توقيع الاتفاق بين أطراف النزاع<sup>(٣٥)</sup>.

هذا ويكمن الفرق بين الوساطة والمصالحة فيما يلي<sup>(٣٦)</sup>:

١- أن الوساطة تتطلب عرض النزاع على الوسيط وهو جوهر عقد الوساطة، في حين أن عرض النزاع على طرف ثالث في المصالحة مسألة اختيارية، إذ إن أطراف

(٣٤) خرفان، حازم سمير: الوسائل البديلة لحل النزاع في القانون الأردني، واقع الوساطة كوسيلة لفض النزاعات في القانون الأردني، مجلة نقابة المحامين، ملحق الأبحاث، عمان، ٢٠٠٨، ص ٣٧ وحامده، عبد الله: ورقة عمل حول الوساطة كإحدى الطرق البديلة لحل النزاعات المدنية، مؤتمر جامعة اليرموك، ٤-٥ / تشرين الثاني/ ٢٠٠٨، p.29. (1 ere partie) Madame Solange and Madame Thiennot.

(35) Madame Solange and Madame Thiennot (1 ere partie).p.32.

(٣٦) الريش، عبد العزيز بن محمد: الوساطة القضائية، مجلة العدل، العدد ٦٤، السعودية، رجب ١٤٣٥، ص ٢٨٤-٢٨٦. و السيف، عبدالله بن صالح: الوساطة العقارية وتطبيقاتها، ص ٣٠. و عشري، ناهد حسن: التوفيق والوساطة في منازعات العمل الجماعية - دراسة مقارنة، رسالة دكتوراة، جامعة القاهرة، كلية الحقوق، ٢٠٠٧، ص ١٠٥.

النزاع لهما حق التصالح دون تدخل طرف ثالث.

٢- من حق الخصوم في الوساطة المشاركة في المداولة مع الوسيط ووضع الحلول المناسبة، في حين يختلف الأمر في المصالحة إذ إن الخصوم يكونون تحت ضغط القاضي وقد لا يقبل أي من أطراف النزاع في المصالحة بالحلول المطروحة.

٣- في الوساطة يكون الخصوم في راحة تامة ويقولون كل ما لديهم في حين قد لا يتوفر هذا الأمر في المصالحة.

٤- يجب على القاضي في الوساطة القيام بها في الجلسة الأولى في حين يكون الصلح في أي مرحلة من مراحل الدعوى.

٥- الوساطة مقيدة بمدة معينة في حين أن الصلح غير مقيد بمدة معينة.

٦- الاختلاف في بعض الشروط الشكلية مثل الكتابة والتي تعد شرطاً للانعقاد في الوساطة في حين تعتبر شرطاً للإثبات في الصلح.

ورغم أوجه الاختلاف هذه فإن هناك أوجه تشابه بينهما ومنها<sup>(٣٧)</sup>:

١- لهما أثرهما في إنهاء النزاع.

٢- لهما نفس حجية الحكم القضائي.

٣- إذا حسم النزاع بالوساطة أو الصلح فلا حق للخصوم في إعادة نفس النزاع للقضاء.

**ثانياً: الوساطة في إطار الإجراءات:** وفيها يكون من حق أطراف النزاع المصالحة في أي مرحلة من مراحل الدعوى بتوجيه من القاضي، أو بمبادرة من أطراف النزاع، ومن حق القاضي القيام بهذا العمل النبيل قبل تعيين المحكم، ومن الممكن أن تكون هناك أشكال للمصالحة تُعد وفق ترتيبات خاصة بقوانين واضحة. منها:

(٣٧) العماري، زكريا: الوسائل البديلة لتسوية النزاعات (الصلح، الوساطة، التحكيم)، القاهرة، ٢٠٠٩ ص ٥٢.

١ - الوساطة العائلية: وذلك من خلال الوسيط المؤهل القادر على إنهاء النزاع بين الأطراف المختلفة مع التأكيد على استقلالية هذا الوسيط وتأهيله لإيجاد حلول للنزاعات المختلفة، على أن يعمل هذا الوسيط من خلال تنظيم اللقاءات الكفيلة بإعادة الاتصال بين أطراف النزاع وحل خلافاتهم العائلية<sup>(٣٨)</sup> والتشجيع على مثل هذا النوع من الوساطات يتيح للخصوم تسوية النزاع؛ ويُعد هذا النوع من الوساطة قادراً على تحقيق أسمى أهداف العدالة والمتمثل في السلم الاجتماعي.

٢ - المصالحة قبل إجراءات الطلاق<sup>(٣٩)</sup>: وهذا من واجب القاضي في كل أنواع قضايا الطلاق، ويستثنى من ذلك الخلع الرضائي، أو الطلاق الرضائي. ولم ينص القانون الأردني على هذا الإجراء.

ونص قانون الأحوال الشخصية الأردني في المادة (١١٤)<sup>(٤٠)</sup> والمادة (١٢٦)<sup>(٤١)</sup> على إجراءات الوساطة والصلح في إطار المحكمة، إذ إن مهمة القاضي قبل السير بإجراءات التحكيم وإحالة الدعوى للتحكيم هي المصالحة، وقد عمل المشرع الأردني على ترسيخ هذا المبدأ بنصوص المادتين المشار إليهما، وقد سمح القانون للقاضي تعيين

(38) Madame Solange and Madame Thiennot (1 ere partie).p.19.

(٣٩) المرجع السابق نفسه.

(٤٠) نصت المادة (١١٤) على: (أ) (إذا طلبت الزوجة التفريق قبل الدخول وأودعت ما قبضته من مهرها وما أخذته من هدايا وما أفقته الزوج من أجل الزواج وامتنع الزوج عن ذلك بذلت المحكمة جهدها في الإصلاح بينها فإن لم يصلحها أحالت الأمر إلى حكيم لمواولة مساعي الصلح بينها خلال مدة ثلاثين يوماً).

(ب) (إذا أقامت الزوجة بعد الدخول أو الخلوة دعوى تطلب فيها التفريق بينها وبين زوجها وبينت بإقرار صريح منها أنها تبغض الحياة معه وأنه لا سبيل لاستمرار الحياة الزوجية بينها وتخشى أن لا تقيم حدود الله بسبب هذا البغض وافندت نفسها بالتنازل عن جميع حقوقها الزوجية وردت عليه الصداق الذي استلمته حاولت المحكمة الصلح بين الزوجين فإن لم تستطع أرسلت حكيم لمواولة مساعي الصلح بينها خلال مدة لا تتجاوز ثلاثين يوماً). الجريدة الرسمية عدد (٥٠٦١) تاريخ ٢٠١٠/١٠/١٧، ص ٥٨١٠.

(٤١) نصت المادة (١٢٦) على: (لأي من الزوجين أن يطلب التفريق للشقاق والنزاع إذا ادعى ضرراً لحق به).

(أ) إذا كان طلب التفريق من الزوجة وتحقق القاضي من ادعائها بذلت المحكمة جهدها في الإصلاح بينها فإذا لم يمكن الإصلاح أنذر القاضي الزوج بأن يصلح حاله معها وأجل الدعوى مدة لا تقل عن شهر فإذا لم يتم الصلح بينها وأصررت الزوجة على دعواها أحال القاضي الأمر إلى حكيم.

(ب) إذا كان المدعي هو الزوج وأثبت وجود الشقاق والنزاع بذلت المحكمة جهدها في الإصلاح بينها فإذا لم يمكن الإصلاح أجل القاضي الدعوى مدة لا تقل عن شهر أملاً بالمصالحة وبعد انتهاء الأجل إذا لم يتم الصلح وأصر الزوج على دعواه أحال القاضي الأمر إلى حكيم.

(ج) يشترط في الحكيم أن يكونا عدلين قادرين على الإصلاح وأن يكون أحدهما من أهل الزوجة والآخر من أهل الزوج إن أمكن وإن لم يتيسر ذلك حكم القاضي اثنين من أهل الخبرة والعدالة والقدرة على الإصلاح. الجريدة الرسمية، العدد (٥٠٦١) تاريخ ٢٠١٠/١٠/١٧، ص ٥٨١٢.

المحكم في نصوص المواد (١١٤) و(١٢٦)، والمحكم يمارس عمله في العادة مقابل أجر يقدره القاضي، ويتم اختيار المحكم سنداً لنص القانون من قبل القاضي، وحسب شروط نص عليها القانون. ويعطى المحكم مهلة الشهر، يسعى من خلاله لبحث أسباب الخلاف وموالة مساعي الصلح، أو إجراء التفريق فقط، وذلك بعد اللقاء مع الأطراف وبحث أسباب النزاع.

ويقدم المحكم على ضوء ذلك التقرير المناسب عن واقع الحال، إما بحصول المصالحة أو غير ذلك، ولا يحق للوسيط هنا (الحكم) أن يتدخل في أمور أخرى، كالأولاد، والمشاهدة، والنفقات وغير ذلك.

### الفرع الثاني

#### التمييز بين الوساطة وبين غيرها من طرق إنهاء النزاع الأخرى

تُعد الوساطة واحدة من وسائل فض النزاعات الأسرية في الأحوال الشخصية، إذ يُعد التقاضي من الوسائل الأكثر شيوعاً، وغالباً ما يطلق على الوساطة السبيل البديل لإنهاء الخصومات والنزاعات، أي أنها طريق بديل للتقاضي<sup>(٤٢)</sup>. والعلة في إطلاق هذه التسمية على الوساطة يعود إلى أن مسألة إنهاء النزاع وفض الخلاف من مسؤولية الدولة، ومنوط بها، إذ إنها المسؤول عن فرض قواعد السلم والأمن في المجتمع، حيث جاء في نص المادة (٢٧) من الدستور الأردني: (السلطة القضائية مستقلة تتولاها المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها وتصدر جميع الأحكام وفق القانون باسم الملك)<sup>(٤٣)</sup>. حيث تم تعديل هذه المادة من الدستور بإضافة كلمة مستقلة بعد عبارة السلطة القضائية الواردة فيها، وذلك بموجب التعديل الوارد على الدستور سنة ٢٠١١، ومن أبرز أوجه الاختلاف بين الوساطة وبين غيرها من طرق فض

(42) "Facts about Mediation" referred to at: <http://www.eeoc.gov/mediate/Facts.htm>. Also, see in "The Truths Behind Mediation" at: <http://adrr.com/law1/other.htm>.

وبكر السرحان، مرجع سابق، ص ٥٩.  
(٤٣) الجريدة الرسمية، العدد (١١٧٩) تاريخ ١٧/٤/١٩٥٤، ص ٧٤.

النزاعات.

### أولاً: الفرق بين الوساطة وإدارة الدعوى:

تُعد الوساطة أسلوباً من أساليب الحلول البديلة للدعوى، في حين أن إدارة الدعوى لا تُعد من قبيل أساليب الحلول البديلة، على الرغم من أن بعض إجراءاتها عقد جلسات التسوية بين الخصوم، وهي مجموعة من الإجراءات القانونية التي تنظم العمل القضائي، والتي تتم بواسطة الإشراف القضائي المبكر قبل بدء المحاكمة<sup>(٤٤)</sup>.

وتختلف الوساطة عن التقاضي في جملة من الفروق منها:

١- من حيث مدى سلطة الخصم في اختيار الوسيط والقاضي، فمن حق الخصم كأصل عام الاتفاق على شخص الوسيط القادر على حل النزاع، وهذا الأمر ينطبق على الوساطة الخاصة بخلاف الوساطة القضائية<sup>(٤٥)</sup>.

٢- الارتياح الحاصل في سلطة اختيار الوسيط بخلاف أمر القضاة، والذين يتم اختيارهم بغض النظر عن إرادة الخصوم<sup>(٤٦)</sup>.

٣- من حيث الإجراءات، ففي عملية التقاضي لا حق للخصم كأصل عام الاتفاق على خلافها، في حين أنه في الوساطة يكون من حق الخصم كأصل عام أن يتحكم في سيرها وطرق إجراءاته<sup>(٤٧)</sup>، وكذلك الحال بالنسبة لطبيعة عمل القاضي في التقاضي، والتي تتمحور حول إنهاء النزاع المتكون أمامه سنداً لنص القانون، أما الوسيط فيلقى على كاهله تقريب وجهات النظر بهدف الوصول لحل يقبله الجميع<sup>(٤٨)</sup> أما فيما يتعلق بمدى التزام الخصوم بما يصدر عن القاضي والوسيط، فإن القرار الصادر عن القاضي يكون وفق أحكام القانون، ولا علاقة لأطراف النزاع فيما يصدر

(٤٤) القاضي وليد كناكريه، الوساطة لتسوية النزاعات المدنية، مرجع سابق، ص ٤٩.

(٤٥) مساعدة، أمين: الوساطة كوسيلة لتسوية النزاعات المدنية في القانون الأردني، مجلة أبحاث اليرموك، العدد (٤)، مجلد (٢٠) لسنة ٢٠٠٤، ص ١٣.

(٤٦) د. بكر السرحان: الوساطة على يد القاضي الوسيط، مرجع سابق، ص ٦٢.

(٤٧) المرجع السابق نفسه، ص ٦٢.

(48) Facts about Mediation" referred to at: <http://www.eeoc.gov/mediate/Facts.htm1>.

من حيث القبول أو الرفض، في حين أن ما يصدر عن الوسيط تتوقف قيمته على ما يوافق عليه الأطراف<sup>(٤٩)</sup>.

٤- إن ما يصدر عن القاضي من أحكام نظمه قانون أصول المحاكمات الشرعية في المواد (١٠١، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٥)<sup>(٥٠)</sup>، ونظمه قانون أصول المحاكمات المدنية في الباب التاسع، وذلك بالنسبة للدعوى المدنية.

فيشترط في الأحكام القضائية شروط وضوحها وبيّنها القانونان السابقان، في حين أن ما يصدر عن الوسيط خلاف ذلك لا يتعدى أن يكون تقريراً يوضح الرضا بالوساطة وأهلية أطراف النزاع، ويوضح طرق التسوية والصلح والاتفاق بين أطراف النزاع.

٥- فيما يتعلق بالتكاليف المالية، فإن الخصم الخاسر يتحمل التبعات المالية في عملية التقاضي كأصل عام، وقد وضح ذلك قانون أصول المحاكمات الشرعية في المادتين (٩٣، ٩٤)<sup>(٥١)</sup> في حين أن الوساطة تخضع من حيث التبعات المالية لاتفاق أطراف النزاع.

(49) "Facts about Mediation" referred to at: "Guideto Wipo Mediation", at <http://adrr.com/adro/M.htm>.

وانظر بكر السرحان، مرجع سابق، ص ٦٤.  
(٥٠) نصت المادة (١٠١) على: (يجب إعطاء الحكم فور تفهيم الطرفين انتهاء المحاكمة إن كان ذلك ممكناً وإلا ففي خلال عشرة أيام من انتهاء المحاكمة إذا كان الحكم يحتاج إلى التدقيق، وتغيب الطرفين أو أحدهما في هذه الحالة لا يمنع المحاكمة من إصدار حكمها).  
ونصت المادة (١٠٢) على: (يعتبر الحكم وجاهياً إذا صدر بمواجهة المدعى عليه أو إذا حضر المدعى عليه جلسة من جلسات المحاكمة أو أكثر وتخلف بعد ذلك عن الحضور وفيما عدا ذلك يكون الحكم غائباً).

ونصت المادة (١٠٣) على: (يكون الحكم مكتوباً ومؤرخاً وموقعاً من القاضي وعلى القاضي أن يدرج في متن القرار على الحكم وأسبابه والنصوص التي استند إليها). ونصت المادة (١٠٤) على: (ينظم الإعلام مشتملاً على اسم القاضي والفرقاء وموضوع الدعوى والأسباب الشبوتية والقرار يكون مؤرخاً بتاريخ صدوره وموقعاً من القاضي ومختوماً بخاتم المحاكمة الرسمي ويجب إعطاء صورة عنه خلال عشرة أيام من تاريخ طلبه خطياً على أن تعد المحاكمة سجلاً خاصاً لتقيد الطلبات).

ونصت المادة (١٠٥) على: (الأحكام الصادرة من المحاكم الشرعية مرعية ما لم تنفسخ من محكمة الاستئناف الشرعية) الجريدة الرسمية، العدد (١٤٤٩) تاريخ ١٩٥٩/١١/١، ص ٩٣٧.

(٥١) نصت المادة (٩٣) على: (يرجع الحكم بمصاريف أية دعوى أو إجراءات إلى رأي المحكمة مع مراعاة أحكام أي قانون أو نظام آخر يرد أن مصاريف أي طلب معين أو جلسة معينة يجوز الحكم بها أثناء المحاكمة إلى أي فريق من الفرقاء دون أن يؤثر في ذلك أي قرار قد يصدر فيما بعد بشأن المصاريف). ونصت المادة (٩٤) على: (عند الانتهاء من فصل الدعوى تقدر المحكمة أجر المحاكمة التي تراها عادلة على أن يؤخذ بعين الاعتبار موضوع الدعوى والجهود التي بذلت في سبيل ذلك) الجريدة الرسمية، العدد (١٤٤٩) تاريخ ١٩٥٩/١١/١، ص ٩٣٥.

**ثانياً: الفرق بين الوساطة والتحكيم:** يمكن القول إن التحكيم والوساطة يشتركان في كونهما عقدين بين خصوم لحسم الخلاف وإنهاء النزاع بينهما بالتراضي<sup>(٥٢)</sup>، وكل ما يجوز فيه التحكيم يجوز فيه الصلح وهناك نقاط اتفاق بينهما ونقاط اختلاف. ومن أبرز نقاط الاتفاق<sup>(٥٣)</sup>:

- ١ - إن كلاً منهما يُعد من الطرق البديلة للدعوى لحل النزاع.
  - ٢ - من حق أطراف النزاع اختيار الوسيط - ما عدا الوساطة القضائية - واختيار المحكم، فهم أي (أطراف النزاع) أصحاب الحق في اختيار من يحسم نزاعهم.
- أما أبرز نقاط الاختلاف فهي:

١ - قيام المحكم بمهمة القاضي في التحكيم، فيصدر الحكم وليس من شأنه أن يراعي وجهات النظر بين الأطراف المتنازعة، أو أن يصل لحل يرضي هذه الأطراف<sup>(٥٤)</sup>.

- أما في الوساطة فإن الصلح يتم بين الخصوم أنفسهم من خلال من يمثلهم<sup>(٥٥)</sup>.
- ٢ - الاتفاق على اللجوء للتحكيم ملزم للأطراف في حين أن الاتفاق على اللجوء للوساطة غير ملزم للأطراف.

٣ - تنتهي مهمة أطراف النزاع في التحكيم عند إحالة القضية إلى التحكيم، في حين أن أطراف النزاع هم شركاء مع الوسيط للوصول إلى حل في الوساطة<sup>(٥٦)</sup>.

٤ - الوساطة قد تتناول كامل موضوع النزاع المتوسط فيه بشكل كلي أو جزئي منه فقد نصت الفقرة (ب) من المادة (٧) من قانون الوساطة لتسوية النزاعات المدنية

(٥٢) الأسطل، إسماعيل: التحكيم في الشريعة الإسلامية، دار النهضة العربية، ١٩٩٨، ص ٢٣.  
 (٥٣) فريج، سامي محمد: تسوية النزاعات (الحل بالتفاوض والوساطة الحسم بالتحكيم والتقاضي، أعمال الخبرة/ الصلح)، ط ١، دار النشر للجامعات، القاهرة، ٢٠٠٧، ص ٨٧.  
 (54) "Mandatory Mediation Implications and Challenges" referred to at: <http://adrr.com/adr9/jeff.htm>.  
 (٥٥) الدوري، قطان عبد الرحمن: عقد التحكيم في الفقه الإسلامي والقانون الوضعي، ط ١، دار الفرقان للنشر، عمان، ٢٠٠٤، ص ٣٠.  
 (٥٦) الريش، مرجع سابق، ص ٢٨١.

الأردني رقم (١٢) لسنة ٢٠٠٦ على: (إذا توصل الوسيط إلى تسوية النزاع كلياً أو جزئياً....) وفي قانون الأحوال الشخصية الأردني تتناول الوساطة حل النزاع الحاصل بين الزوجين بالكامل، وقد تقتصر على موضوع المهر فقط دون الإشارة إلى أمور أخرى، أما التحكيم فعادةً ما يكون الحكم الصادر عن الحكم في موضوع الدعوى بالكامل ولا يتناول جزءاً دون جزء<sup>(٥٧)</sup>.

ويمكن القول إن العلاقة بين الوساطة والتحكيم على الرغم من وجود نقاط الاختلاف؛ إلا أن كلاً منهما يتيح حل النزاعات بطريقة خلاقة وبعيداً عن إجراءات المحاكم، بالإضافة للمحافظة على العلاقات الإيجابية بين أطراف النزاع، كما أنهما يلتقيان في تدخل الطرف الثالث ولكل منهما الدور الكبير في سرعة البت بالقضايا وإنهاء النزاع أو الخصومة.

### المطلب الثالث:

#### الوساطة: مزاياها، شروطها وأهدافها:

من المعلوم وكما- ذكرنا سابقاً- أن هناك وساطة تتم خارج مؤسسة القضاء، وأخرى تتم في إطار الإجراءات، وعليه لا بد من الحديث عن أهمية هذه الوساطة وشروطها حتى تتضح أهدافها.

### الفرع الأول

#### أهمية ومزايا الوساطة

مسألة إحالة النزاع للوساطة مسألة مختلفة باختلاف الدعوى، إلا أنه وللأسف، في مجال الأحوال الشخصية والإصلاح الأسري، لا يوجد قانون للوساطة الأسرية كبديل عن الدعوى في معظم دول المنطقة على الرغم من أهمية الوساطة العائلية، ويوجد قوانين للوساطة لتسوية النزاعات المدنية، فالدعوى غالباً ما تعمل على خلق المواجهات وزيادة النزاعات، إضافة إلى الخطورة الناجمة بعد تطبيق الأحكام فهناك الكثير من الأطفال الذين يعيشون في أسر مفككة، كما أن هناك الكثير من هؤلاء

(٥٧) الجبور، مرجع سابق، ص ٣٩.



[د. محمد خلف بني سلامة]

يعودون إلى المحاكم، بعد إجراءات الطلاق، للمطالبة بتبعات الطلاق، وتبعات الآثار المترتبة عليه، وهذا يعني العودة للمربع الأول من حيث العودة مرة أخرى للمحاكم، وما يترتب على ذلك من نزاعات وخلافات، فالوساطة تعمل على إزالة كل هذه النزاعات ضمن الإطار الأسري، وإلزام الخصوم على التفاوض لا يعني بحال من الأحوال إلزامهم بالرضوخ للحل السلمي.

ففي فرنسا مثلاً أدخلت الوساطة العائلية في أواخر الثمانينات، وأسست في عام (١٩٨٩)م مؤسسة النهوض بالوساطة العائلية، وانبثق عنها عام (١٩٩٠)م، قانون آداب مهنة الوساطة العائلية، وفي عام (١٩٩٢)م، أسس الميثاق الأوروبي لتدريب الوسطاء العائليين، وأصبحت الوساطة في قانون مقاطعة الكيبك في كندا أساساً لحل الخلافات بين الخصوم، ونشأ هذا المفهوم في أمريكا الشمالية في بداية السبعينات، وانتقل بعد ذلك إلى استراليا، وقد طرحت بعض الدول الأوروبية فكرة حضور جلسة إعلامية عن الوساطة كالنرويج حتى أصبح أمراً إلزامياً في حالات الطلاق عندما يكون الأولاد في خطر<sup>(٥٨)</sup>.

ويرى الباحث أن المشرع الأردني قد خطا خطوات جيدة بإيجاد قانون للإصلاح الأسري مؤخراً ولكن هذا لا يعد بديلاً عن إيجاد مشروع قانون للوساطة العائلية يتم من خلاله تفعيل فكرة إدارة الدعوى لدى المحاكم الشرعية، وترسيخ مبدأ الوساطة والقاضي الوسيط؛ نظراً لأهميته؛ وذلك باعتبار أن الأسرة حصن لا بد من الدفاع عنه، وتتمتع الوساطة كونها وسيلة بديلة للدعوى في تسوية النزاعات بعدد من المزايا، وذلك إذا ما اتفق الخصوم على نتائجها، ومن هذه المزايا:

١- يجتهد الوسيط للعمل على تقريب وجهات النظر، فهو يعمل لحل نقاط الاختلاف من خلال نقاط الاتفاق إذ يعمل على إبراز النقاط والمصالح المشتركة، وبالتالي فإن الوساطة تقدم أفضل الحلول التي تتواءم ومصالح الخصوم<sup>(٥٩)</sup>، ولا يلزم

(58) Madame Solange and Madame Thiennot (1 ere partie).p.15.

(59) M. Kennedy, "Mediation-A worthy Alternative". At: [http:// www. Consensusmediation. Co. UK/ mediationworthy. html1](http://www.Consensusmediation.Co.UK/mediationworthy.htm1).

الخصم بحل لا يقبله، وذلك كقاعدة عامة<sup>(٦٠)</sup>.

٢- تعمل الوساطة على حل النزاعات بين الأطراف، وبالتالي تحد من تراكم المنازعات وحجمها بين الأطراف<sup>(٦١)</sup>، أو تعمل على الحفاظ على علاقة أكثر ودية خاصة أن جو الوساطة يهدف إلى الحوار وتقريب وجهات النظر<sup>(٦٢)</sup>، بعكس الخصومة القضائية التي غالباً ما تؤدي إلى قطع مثل هذه العلاقات، فهي تحقق المكاسب المشتركة لأطراف النزاع وتقدم حلولاً خلاقة لهم.

٣- البعد عن الجانب الشكلي والرسمي الموجود في عملية التقاضي، مما يوفر جواً أكثر راحة للأطراف<sup>(٦٣)</sup> وبالتالي فهي تتصف بالمرونة لابتعادها عن هذه الشكليات.

٤- تعمل الوساطة على تخفيف الضغط على المحاكم<sup>(٦٤)</sup>، خاصة أن المحاكم اليوم ازدحمت بالقضايا وأصبحت أروقتها غير قادرة على مواكبة هذا الضغط الهائل من القضايا، وما يترتب على هذا الضغط من التأخير في البت بالقضايا مما يشكل زيادة في النفقات والتبعات المالية للمحاكم والدولة وأطراف النزاع.

٥- الوساطة تمكن أطراف النزاع من بث همومهم ومشاعرهم بشكل أكثر جدية، فلهم مطلق الحرية في الحديث أمام الوسيط، وعليه فالوساطة توفر الملتقى الأفضل لأطراف النزاع قبل اللجوء إلى المحاكم بالإضافة للسرية التي تتمتع بها الوساطة<sup>(٦٥)</sup>؛ وعليه فإنها تكفل الخصوصية لأطراف النزاع.

٦- نتيجة الوساطة قابلة للتنفيذ دون اللجوء إلى دوائر التنفيذ الجبري، والذي قد

(60) J. Rifelman "Mandatory Mediation Implications and Challenges" at: [http:// adrr. Com/ adr9/ Jeff. htm](http://adrr.com/adrr9/Jeff.htm).

(61) N. Pickell "In Family law, how is Mediation Different from a settlement Meeting?" at: <http://adrr.com/adr1/how.htm>.

(62) J. Abrams, "Compulsory Mediation: The Texas Experience" [http:// www. International mediator. Com Texas experience. shtml](http://www.internationalmediator.com/texas/experience.shtml).

(63) "Facts about Mediation" at: <http://www.eeoc.gov/mediate/Facts.htm1>.

(٦٤) اللوزي، عادل: الوساطة لتسوية النزاعات المدنية وفقاً للقانون الأردني، مجلة مؤتمري للبحوث والدراسات عدد (٢) مجلد (٢١)، ٢٠٠٦، ص ٢٥٤.

(65) J. Rifelman "Mandatory Mediation Implications and Challenges" at: [http:// adrr. Com/ adr9/ Jeff. htm](http://adrr.com/adrr9/Jeff.htm).

يؤدي إلى زيادة في تعقيد الأمور<sup>(٦٦)</sup>.

إلا أنه وبالرغم من كل هذه المزايا للوساطة فإنها يمكن أن تصطدم بواقع سلبي يتمثل في عدم إلزامية نتائجها للأطراف كقاعدة عامة، مما يعني في النهاية إضاعة للوقت وهدر للمال دون فائدة<sup>(٦٧)</sup>.

ويرى الباحث أن هذا الأمر يمكن أن يُعد ميزة للوساطة على الرغم من إضاعة الوقت والجهد والكلفة المالية المترتبة على هذه الوساطة، وهذا يعني في الواقع القانوني عدم المخاطرة، أو تحمل أي نوع من أنواعها مع إعطاء الخصوم حرية الرجوع أثناء فترة جلسات الوساطة.

### الفرع الثاني: شروط الوساطة:

يشترط لانعقاد مجلس الوساطة حضور أطراف النزاع أو الوكلاء القانونيين الممثلين لهم بجلسات الوساطة، وأن تتم إجراءات الوساطة بشكل من السرية.

كما يشترط أن يكون للوساطة وقت محدد لا يجوز للوسيط أو لإجراءات الوساطة تجاوزه، وقد حددها القانون بمدة لا تزيد عن ثلاثة أشهر من تاريخ إحالة النزاع<sup>(٦٨)</sup>.

(كما لا يجوز لقاضي الوساطة تحت طائلة البطلان النظر في موضوع الدعوى التي سبق وأن أحيلت إليه للوساطة)<sup>(٦٩)</sup>.

أما الشروط الواجب توافرها في الوسيط، فيجب أن تتوافر في الوسيط مجموعة من الشروط الموضوعية والقانونية، ومن الشروط الموضوعية أن يكون كامل الأهلية، ولا يكون قد تعرض لعقوبة تخل بالشرف، وأن لا يكون ممنوعاً من ممارسة حقوقه المدنية، مؤهلاً للنظر في النزاع، وأن يتمتع بالحيادية والاستقلالية، وهذه شروط حتمية لكون

(66) N. Pickell "In Family law, How is Mediation Different from a settlement Meeting? Referred to at: <http://adrr.com/adr1/how.htm>

(٦٧) د. بكر السرحان: الوساطة على يد القاضي الوسيط، مرجع سابق، ص ٦٨.

(٦٨) الجريدة الرسمية، العدد (٤٧٥١) تاريخ ٢٠٠٦/٣/١٦، ص ٧٣٨. والقاضي وليد كناكزيه، الوساطة لتسوية النزاعات المدنية في القانون الأردني، مرجع سابق.

(٦٩) الجريدة الرسمية، العدد (٤٧٥١) تاريخ ٢٠٠٦/٣/١٦، ص ٧٣٨.

شخصية الوسيط محل اعتبار في مهنة الوساطة، فنجاح الوساطة موقوف على ثقة أطراف النزاع بالوسيط كما أن فهم الوسيط لمهمته تمكنه من إيجاد الحلول المناسبة، ويفضل الوسيط أن يكون صاحب المكانة الاجتماعية في مجتمعه<sup>(٧٠)</sup>، أما الشروط القانونية فهناك مدة معينة للوساطة، لا يجوز للوسيط تجاوزها، وعليه الالتزام بالآجال الممنوحة له للقيام بمهمة الوساطة، ولا بد من موافقة الخصوم على الوسيط<sup>(٧١)</sup>.

### الفرع الثالث: أهداف الوساطة:

تهدف الوساطة العائلية إلى تحقيق جملة من المعاني السامية والنبيلة، والتي يكون المجتمع بأمس الحاجة إليها، فالزواج عقد مقدس يشكل مؤسسة العائلة التي يجب المحافظة عليها، ومن وسائل المحافظة عليها الوساطة العائلية، فهي تعمل على إعادة بناء الروابط الأسرية؛ مع العمل على التأكيد على مسؤولية الأزواج كل حسب وظيفته، وعلى استقلالية قراره بعيداً عن بقية أفراد الأسرة، وعليه فإن أهم أهداف الوساطة العائلية تكمن في<sup>(٧٢)</sup>:

- ١ - خلق بيئة من المودة والتسامح من خلال جلسات الوساطة، والتي غالباً ما يسودها نوع من المودة وتقريب وجهات نظر أطراف النزاع، بخلاف جلسات التقاضي فغالباً ما يذهب إليها الخصوم وهم مدفوعون بحب الانتقام.
  - ٢ - إيجاد البدائل لرفع القضايا أمام المحاكم.
  - ٣ - الحد من كثرة القضايا وتراكمها في المحاكم، والحد من الازدحام الموجود في أروقتها.
  - ٤ - توفير النفقات على أطراف النزاع.
  - ٥ - الوصول إلى اتفاقيات مرضية بين أطراف النزاع.
- وعليه فقد حظيت الوساطة بالقدر الأكبر من الاهتمام بين الدارسين والعاملين في

(٧٠) القاضي وليد كناكريه، مرجع سابق، ص ٥٢.

(٧١) صالح، أحمد علي محمد: شروط وإجراءات تعيين الوسيط القضائي وفقاً للقانون الجزائري، الندوة الدولية للوساطة القضائية، الملتقى الدولي حول ممارسات الوساطة، الجزائر، المنعقد يومي ١٤-١٥/جوان/٢٠٠٩، وزارة العدل الجزائرية.

(٧٢) خوله، ملاك: الوساطة القضائية في الجزائر - دراسة استطلاعية حول الوسيط القضائي، جامعة الجزائر، رسالة ماجستير، ٢٠٠٧، ص ٨٧.

[د. محمد خلف بني سلامة]

مجالها، ومن خلال العديد من التحليلات العلمية للوساطة خلال الفترة الماضية تبين أن ممارسة هذا الأسلوب في فض النزاعات هو أقوى إدارة منفردة في عملية التسوية بين الخصوم، ومجالاتها واسعة تمتد من الأسرة إلى دوائر الأعمال والشؤون الدولية وغيرها، والجوهر في حركة الوساطة كما يتضح من البحوث والدراسات والتطبيق هو الرأي الذي يقضي بأن الوساطة هي أسمى الأهداف للوصول إلى حلول بين المتنازعين إذ يتم من خلالها تحسين علاقات الخصوم، والوصول إلى اتفاقات<sup>(٧٣)</sup>.

### المبحث الثاني

## الوساطة القضائية في قانون الأحوال الشخصية

### الأردني ونتائجها

سيتناول الباحث في هذا المبحث الوساطة باعتبارها وسيلة بديلة لتسوية النزاعات الأسرية في قانون الأحوال الشخصية الأردني، خلال الحديث عن أسباب اتفاق حل النزاعات ووسائل تطوير الوساطة، والحديث عن الوساطة القضائية والقاضي الوسيط في ظل قانون الأحوال الشخصية الأردني، والنتائج المترتبة على الوساطة.

### المطلب الأول

#### أسباب اتفاق حل النزاعات، ووسائل تطوير الوساطة

لا بد من الحديث هنا عن أسباب الاتفاق لحل المنازعات ووسائل تطوير الوساطة عند الحديث عن الوساطة كوسيلة بديلة لتسوية النزاعات الأسرية.

#### الفرع الأول: أسباب اتفاق حل النزاعات:

تكمن أسباب الاتفاق لحل نزاعات الخصوم في أسباب شخصية وأخرى عامة.

**أولاً: الأسباب الشخصية<sup>(٧٤)</sup>** تتمثل في المحافظة على سلمية العلاقات، فمهمة

(٧٣) روبرت أ. باروخ بوس، جوزيف ب. فولجر: تحقيق أهداف الوساطة (مواجهة المنازعات عن طريق التمكين والاعتراف المتبادل). ترجمة وتحقيق أسعد حليم، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، القاهرة، ١٩٩٩، ص ٣.

(٧٤) روبرت أ. باروخ بوس، جوزيف ب. فولجر: تحقيق أهداف الوساطة (مواجهة المنازعات عن طريق التمكين والاعتراف المتبادل). ترجمة وتحقيق أسعد حليم، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، القاهرة، ١٩٩٩، ص ٣. و

Les Modes Alternatifs Aux reglements Des Conflits en droit civil (2eme partie) Madame Solange Morticelle Legras Madame Francoise Alliot Thiennot. Colloque-les modes alternatifs au Process civil Pour la resolution des litiges, Amman 5-6 December 2005 institute Judiciaire Jordanian. P.22.

الوسيط في العادة تقرب وجهات النظر بين الخصوم والتي تكون عادة خارج الدعوى القضائية وذلك من أجل بقاء الروابط بين أطراف النزاع، فمن المعلوم أن الأزواج غالباً ما يعيشون فترة صعبة خلال مرحلة إجراءات الطلاق، ومن خلال الوساطة يتم تقييم الأمور بين الأزواج، ويتم بحث المصلحة العامة المتحققة لهما في إيجاد أفضل السبل للحوار والاحترام المتبادل الذي يحقق السبل الأفضل للمستقبل. ومن خلال الوساطة يتم في العادة توصل الأهل إلى تحديد نقاط الاتفاق والاختلاف، ومن خلال الحوار والوساطة يتم التوصل لأفضل الحلول، وغالباً ما يتم التوصل إلى أبرز الحلول والتي تكون الأفضل للمستقبل، ومنها: (تحديد قيمة النفقات، ومكان الإقامة، والمشاهدة، والاستزارة، وما يترتب على الطلاق من تبعات) وإذا لم يتم الاتفاق على حل هذه الأمور تكون الوساطة في حدودها الدنيا بمثابة تقدم هام للأسرة نوعاً ما. كما تعد سرعة الإنجاز في إنهاء النزاع وقلة الكلفة المادية من الأسباب الشخصية الدافعة للوساطة، فالوصول إلى حلول للخلافات خارج المحكمة أسرع وأوفر من القضاء، خاصة أن القضاء في الأردن وغالبية دول المنطقة ليس مجانياً فهو مكلف مادياً بالنسبة للرسوم الخاصة بالمحاكم، وكذلك بالنسبة لأتعاب المحاماة والتي غالباً ما ترهق الأسر.

**ثانياً: الأسباب العامة<sup>(٧٥)</sup>:** وتتمثل في تخفيف العبء الواقع على كاهل المحاكم، فهناك الكثير من المحاكم التي لا تستطيع الفصل في القضايا بالسرعة الممكنة أو بالمواعيد المحتملة نظراً للكم الهائل من القضايا التي تزيد العبء على المحاكم، وبالتالي تكون الوساطة هي الأقرب للواقع من القضاء، إذ يُعد اللجوء إلى الوسائل البديلة والوساطة بالذات من أهم الأساليب المتبعة للتخفيف عن المحاكم، كما أن هناك العديد من المواطنين لا رغبة لهم في دخول المحاكم، إما للوضع الاجتماعي، أو للوضع الاقتصادي، أو بسبب الخوف أحياناً من رهبة المحكمة ومفهوم المحاكم والقضاء لديهم، أو لقناعتهم ببطء أعمال المحاكم.

(٧٥) المراجع السابقة نفسها.

## الفرع الثاني وسائل تطوير الوساطة

يسعى المشرع الأردني في قانون الأحوال الشخصية للعمل على تطوير فكرة الوساطة من خلال نصوص المصالحة والتحكيم، أي الوساطة على يد القاضي أو إحالة النزاع إلى الوسيط الذي عبر عنه المشرع بالحكم، وذلك في نص المادتين (١١٤) و(١٢٦).

ويعمل المشرع الأردني من خلال دائرة قاضي القضاة على إعداد مشروع يسمى بـ(الإصلاح الأسري)، وقد أعدت دائرة قاضي القضاة الترتيبات اللازمة لذلك، حيث أنشأت دائرة مستقلة بهذا الاسم، ووضعت مسودة قانون للإصلاح الأسري، ويُعد تجاهل قانون الأحوال الشخصية الأردني للوساطة بشكل صريح قصوراً فيه وإن كان القانون قد أشار على استحياء لذلك في موضعين، فقط هما: التفريق للافتداء (الخلع القضائي) والتفريق للشقاق والنزاع. وتجاهل باقي قضايا الأحوال الشخصية والتي أصبح المجتمع بأمس الحاجة إليها مع زيادة عدد القضايا في أروقة المحاكم، وزيادة تهرب الأزواج من حقوق الزوجات المالية والمعنوية، والذي أدى إلى ارتفاع نسب الجرائم والمشاكل والانحراف.

وقد حدد المشرع الأردني صلاحيات المحكم والوسيط ببحث أسباب النزاع والخلاف وموالاته مساعي الصلح، وتجاهل الكثير من المسائل العائلية الأخرى، التي تعتبر من صلب الوساطة وجوهرها كبقية الحقوق الأخرى، مثل النفقات والضم والحضانة والمساهمة والاستزارة وغيرها من القضايا التي كان يجب على الوسيط بحثها.

ويمكن للمشرع الأردني أن يسعى لتطوير الوساطة المشار إليها في نصوص المادتين (١١٤) و(١٢٦) من خلال:

توضيح مفهوم الوساطة وبيان أهدافها وفوائدها للعالم القضائي<sup>(٧٦)</sup>، (القضاة والخصوم والمحامون) إذ أن مستقبل الوساطة يتوقف على معرفة وفهم القضاة

(٧٦) المراجع السابقة نفسها.

والمحامين والخصوم لهذا المفهوم، ومن المؤسف أن قانون الأحوال الشخصية وقانون أصول المحاكمات الشرعية يخلوان من هذا الأمر، ولا وجود لهذا المصطلح بين القضاة والمحامين الشرعيين.

١- التدريب: لقد خلا قانون الأحوال الشخصية من هذا المفهوم، مع أن موضوع التدريب وانتقاء الوسطاء من أهم ما يتعلق بالوساطة، فقبول الوسيط لدى الأطراف مسألة في غاية الأهمية للوصول إلى حلول ممكنة، فالوساطة مهمة إنسانية أكثر من كونها عملاً يتقاضى الوسيط بموجبها أجراً مالياً<sup>(٧٧)</sup>.

٢- منح شهادة مزاولة الوساطة من خلال شهادة معتمدة تصدر عن دائرة قاضي القضاة، ففي فرنسا مثلاً، صدر عام (٢٠٠٤) م، قرار يقضي بوضع نظام لإصدار دبلوم الوسيط العائلي، يتوجب على المتقدم للحصول عليه أن يكون حاصلاً على شهادة وطنية في العمل الاجتماعي وشهادة تدريب قضائي وخبرة مهنة لا تقل عن ثلاث سنوات في حقل العمل العائلي القضائي التربوي، أو النفسي، ومدة التدريب للحصول على هذا الدبلوم هو (٥٦٠) ساعة دراسية منها (٧٠) ساعة تدريب عملي، أما أولئك الذين يطبقون عمل الوساطة منذ أعوام، ويرغبون في الحصول على شهادات رسمية فعليهم إثبات مكتسباتهم العملية وخبراتهم المهنية أمام لجنة تحكيم مختصة<sup>(٧٨)</sup>، وعليه فإنه ينبغي على المشرع الأردني أن يقدم اقتراحات لتطوير مصالحة قضائية توافقية وذلك من خلال:

١- اختيار بعض القضايا التي يمكن أن تنطبق عليها شروط الوساطة، مع عدم التخلي عن مبادئ الإجراءات المدنية (الاتفاق المسبق بين الأطراف، الحياد، السرية، المجانية)<sup>(٧٩)</sup>.

(77) Les Modes Alternatifs Aux reglements Des Conflits en droit civil (2eme partie) Madame Solange Morticelle Legras Madame Francoise Alliot Thiennot. Colloque-les modes alternatifs au Process civil Pour la resolution des litiges, Amman 5-6 December 2005 institute Judiciaire Jordanian.p.40.

(٧٨) المرجع السابق نفسه.

(٧٩) المرجع السابق نفسه.



[د. محمد خلف بني سلامة]

٢- العمل على إبراز الوساطة القضائية الأكثر قبولاً وفاعلية مع تأمين ضمانات تتعلق بالنظام القضائي لهذه الوسائل البديلة (النزاهة، السرية، الحياد، الاستقلالية، ضمان أشكال الاتفاق)<sup>(٨٠)</sup>.

### المطلب الثاني

#### الوساطة القضائية والقاضي الوسيط

#### في ظل قانون الأحوال الشخصية الأردني

أشار المشرع الأردني إلى الوساطة القضائية والقاضي الوسيط وإجراءات الوساطة في نص المادتين (١١٤) و (١٢٦)، وذكرهما المشرع من خلال إجراءات الصلح والتحكيم في دعاوى التفريق للافتداء، والتفريق للشقاق والنزاع.

وقد اعتبر المشرع أن إجراءات المصالحة والتي تتم في مجلس القضاء هي من قبيل الوساطة القضائية، كما جاء في القرارات المتعاقبة لمحكمة الاستئناف الشرعية العليا فقد جاء في القرار الاستئنافي رقم ٢٦٧٥ / ٢٠١٥ - ٩٩١١٥ تاريخ ٦ / ٥ / ٢٠١٥ والصادر في القضية أساس ١٦٤ / ٢٠١٥ تاريخ ٢٨ / ٤ / ٢٠١٥ والصادرة عن محكمة وادي السير الشرعية، والقرار رقم ٦٨٥ / ٢٠١٥ - ١٦٧٣٧ تاريخ ٤ / ٣ / ٢٠١٥ والصادر في القضية أساس ١٣١٧ / ٢٠١٤ تاريخ ٢٧ / ١ / ٢٠١٥ والصادرة عن محكمة الرمثا الشرعية<sup>(٨١)</sup>، كما اعتبر المشرع إحالة النزاع للتحكيم من قبيل الوساطة، كما جاء في القرارات المتعاقبة لمحكمة الاستئناف الشرعية العليا القرار رقم ٢٦٣٢ / ٢٠١٤ - ٩٤١٢٢ تاريخ ٦ / ٧ / ٢٠١٤ في القضية أساس ٣٧١ / ٢٠١٤ تاريخ ٢٧ / ٣ / ٢٠١٤ والصادرة عن محكمة وادي السير الشرعية والقرار ٨٣٣ / ٢٠١٥ - ١٦٨٨٥ تاريخ ٢٩ / ٣ / ٢٠١٥ والصادر في القضية أساس ١٣٩٤ / ٢٠١٤ تاريخ ١٧ / ٢ / ٢٠١٥ والصادرة عن محكمة الرمثا الشرعية<sup>(٨٢)</sup>، أما عن كيفية إحالة النزاع للوساطة في قانون الأحوال الشخصية الأردني فكان من الأولى

(٨٠) المرجع السابق نفسه.

(٨١) سجلات محكمة استئناف عمان الشرعية لعام ٢٠١٥ ص ٤٩ وسجلات محكمة استئناف اربد الشرعية لعام ٢٠١٥ ص ٦٧.

(٨٢) المراجع السابقة نفسها.

بالمشرع الأردني أن ينص صراحة على إحالة النزاع للوساطة في المحاكم الابتدائية، وأن تتم الإحالة من خلال قاض خاص يسمى قاضي إدارة الدعوى من تلقاء نفسه، وذلك بعد الاجتماع بأطراف النزاع وبعد دراسة حالة النزاع وطبيعة هذا النزاع، أو بناءً على رغبة أطراف النزاع، إلا أن المشرع الأردني أغفل هذا كله وتحدث في المادة (١١٤) عن عمل القاضي من خلال بذل الجهد في الإصلاح بين أطراف النزاع دون أن يوضح المشرع كيفية بذل الجهد والوقت، ولا عن دوره كقاضي وسيط يعمل للصلح، واكتفى بعبارة (ببذل جهده للإصلاح) وكان على المشرع أن يوضح آلية عمل القاضي باعتباره قاضياً وسيطاً وأن يبين حدود الصلح وما الأمور التي يمكن أن يمتد إليها عمل الوسيط.

ثم تحدث المشرع مرة أخرى عن إحالة النزاع إلى حكمين لموالة مساعي الصلح بينهما خلال مدة ثلاثين يوماً، وقد أغفل المشرع كيفية الإحالة للحكمين وهل تكون بناءً على رغبة أطراف النزاع أم بدون رغبة منهم؟ ولم يوضح المشرع شروط الحكمين ومكانتهما، واكتفى بتحديد ثلاثين يوماً لهما للعمل خلالها، وهذا يُعد قصوراً من المشرع، فكان من الأولى أن يوضح كل ما يتعلق بهذه الإحالة للنزاع، وهل تمت بناءً على رغبة أطراف النزاع أم سندا لنص القانون وبتوجيه من القاضي الوسيط؟ وأن تكون المدة التي يعمل خلالها المحكم مدة أطول؟ ثم كان من الأولى بيان شروط الحكمين ومكانتهما الاجتماعية في المجتمع؛ لأن مكانة الحكم في المجتمع لها أثرها في الوساطة التي يجريها، ولا يقتصر المشرع على عبارة (لموالة مساعي الصلح بينهما) فهذه عبارة قاصرة وغير كافية للوسيط للعمل في دائرتها. وتكرر ذلك في الفقرة (ب) من نص المادة المشار إليها، وكل ذلك قصور انتاب المادة القانونية فكان على المشرع أن يوضح آلية عمل القاضي باعتباره قاضياً وسيطاً وكان على المشرع أن يتحدث عن إجراءات الوساطة والتي يمكن تلخيصها بما يلي<sup>(٨٣)</sup>:

(٨٣) القاضي وليد ككاوي، مرجع سابق، ص ٥٥.

١ - عند إحالة الدعوى لقاضي الوساطة يحال الملف بكامله، ومن حق القاضي تكليف أطراف النزاع بتقديم مذكرات موجزة بأقوالهم بخلاف فيما لو تم إحالة الموضوع لوسيط خاص فيحال الموضوع دون ملف الدعوى، ويكون كل طرف من أطراف الخصومة ملزماً بأن يقدم مذكرة موجزة بأقواله مع أهم البيانات التي سوف يستند إليها.

٢ - يتم تعيين جلسة للنظر بالموضوع بعد تبليغ أطراف النزاع.

٣ - الحضور لجلسات الوساطة من قبل الأطراف والتداول معهم وبحث طلباتهم، وللوسيط الحق بالانفراد بكل طرف.

٤ - يعمل الوسيط على تقريب وجهات النظر بأية وسيلة يراها مناسبة.

كما تحدث المشرع عن القاضي الوسيط وعن الوسيط مرة أخرى في نص المادة (١٢٦) والتي نصت على موضوع التفريق للشقاق والنزاع، ونصت المادة مرة أخرى على (بذلت المحكمة جهدها في الإصلاح بينهما - الزوجين - فإذا لم يمكن الإصلاح أُنذر القاضي الزوج بأن يصلح حاله معها، وأجل الدعوى مدة لا تقل عن شهر...)<sup>(٨٤)</sup>. يلاحظ على النص أنه تحدث عن القاضي الوسيط ولكن بصورة غير واضحة، وغير مباشرة، فنصت المادة على بذل القاضي جهده للإصلاح ولم توضح المادة آلية وكيفية عمل القاضي، كما لم توضح المدة التي يمكن أن يعمل القاضي خلالها، وتركت الأمر على العموم، ونص المشرع على إنذار الزوج لمدة شهر ليصلح نفسه ولا يُعد هذا الأمر من الأساليب الممكنة للمصالحة، وكان على المشرع أن يكلف من يعمل خلال هذا الشهر للإصلاح على أن يقدم تقريراً شاملاً للقاضي.

ثم تحدث المشرع بعد ذلك وفي حالة انتهاء مدة الشهر، ولم تتم المصالحة (عن إحالة الأمر للحكمين) ونصت الفقرة (د) على (يبحث الحكماء أسباب الخلاف والنزاع بين الزوجين معها أو مع أي شخص يرى الحكماء فائدة في بحثها معه، وعليهما أن يدونا

(٨٤) الجريدة الرسمية العدد (٥٠٦١) تاريخ ١٧/١٠/٢٠١٠، ص ٥٨١٢.

تحقيقاتهما بمحضر يوقع عليه، فإذا رأيا إمكان التوفيق والإصلاح على طريقة مرضية أقرها، ودون ذلك في محضر يُقدم للمحكمة، وإذا عجز الحكمان عن الإصلاح عليهما التعرف على الإساءة<sup>(٨٥)</sup> ممن تكون، ثم يكون بعد ذلك تقدير نسبة الإساءة، وتحسب من المهر، ويكون التفريق بين الزوجين، كما جاء في القرارات المتعاقبة لمحكمة الاستئناف الشرعية العليا القرار الاستئنافي رقم ٢٠١٥/٢٠٥٥ - ٩٨٤٩٥ تاريخ ١٠/٣/٢٠١٥ في القضية أساس ٢٠١٤/٤٥ تاريخ ٢٣/٢/٢٠١٥ والصادرة عن محكمة وادي السير الشرعية وكما جاء في القرار الاستئنافي رقم ٢٠١٣/٣٢٥١ - ٩٠١٣١ تاريخ ١٠/٧/٢٠١٣ في القضية أساس ٢٠١٣/٢٢٨ تاريخ ٣/٦/٢٠١٣ والصادرة عن محكمة وادي السير الشرعية<sup>(٨٦)</sup>، وليس لهما بحث المقبوض من المهر إذا ادعى الزوج الإيصال وأنكرت الزوجة، كما أنه ليس من حقهما بحث موضوع الطلاق فيما لو أثر هذا الموضوع وتم الادعاء بحصول الطلاق قبل إجراءات التحكيم، ولم يوثق هذا الطلاق وترك ذلك كله للمحكمة، ثم نص المشرع على شروط الحكمين في الفقرة (ج) من المادة (يشترط في الحكمين أن يكونا عدلين قادرين على الإصلاح وأن يكون أحدهما من أهل الزوجة والآخر من أهل الزوج إن أمكن، وإن لم يتيسر ذلك حكم القاضي اثنين من ذوي الخبرة والعدالة والقدرة على الإصلاح)<sup>(٨٧)</sup>.

ويبدو للباحث أن هذه الشروط غير كافية في الوسيط، كما كان على المشرع أن يتحدث عن أهداف الوسيط الحكم.

وكذلك أغفل المشرع أنماط وأساليب الوساطة والتي يمكن تلخيصها ب<sup>(٨٨)</sup>:

- ١ - المساومة المبنية على الحقوق مع التركيز على الحقوق القانونية محل النزاع.
- ٢ - المساومة التوفيقية، وذلك من خلال تقريب العروض المتبادلة بين أطراف

(٨٥) المرجع السابق نفسه.

(٨٦) سجلات محكمة الاستئناف الشرعية عان، سجل عام ٢٠١٣ ص ٩٧ وسجل عام ٢٠١٥ ص ٧٢.

(٨٧) الجريدة الرسمية العدد (٥٠٦١) تاريخ ١٠/١٧/٢٠١٠، ص ٥٨١٢.

(٨٨) القاضي وليد ككاك، مرجع سابق، ص ٥٦.

النزاع.

٣- المساومة التوزيعية بحيث يتم تسوية النزاع حول أمر ما من الحقوق المتنازع

عليها.

٤- المساومة القائمة على أساس المصلحة من خلال التركيز على الحقوق المتنازع

عليها.

٥- المساومة المتكاملة من خلال تسوية الوقائع المتنازع عليها.

ويرى الباحث أن المشرّع قد أغفل الحديث عن مراحل الوساطة والتي كان يجب عليه الحديث عنها والتي تكمن في: (مراحل الجلسات المشتركة، الاجتماعات المغلقة، أو المنفردة، تبادل المطالب، تبادل العروض، الاجتماعات الأخيرة)، فتوضيح هذه المراحل في القانون يعطي قوة وجدية لعملية الوساطة.

### المطلب الثالث

#### النتائج المترتبة على الوساطة

الوساطة عملية قضائية يقوم بها القاضي الوسيط مع أطراف خارجيين، من أجل إنهاء النزاع بين الخصوم، والعمل على تقريب وجهات النظر بين أطراف النزاع؛ وعليه فإن الوساطة تحتمل النجاح وتحتمل الفشل، ففي حالة نجاح الوساطة يتوصل الوسيط لتسوية النزاع بصورة كلية أو جزئية ويترتب عليها<sup>(٨٩)</sup>:

١- رفع تقرير للقاضي بحالة النزاع.

٢- صدور قرار من القاضي وذلك بإقرارها والمصادقة على اتفاقية التسوية.

٣- التوقيع على اتفاقية تسوية النزاع.

٤- تُعد الاتفاقية بعد المصادقة عليها بمثابة حكم قطعي، وتكون قابلة للتنفيذ لدى الدائرة المختصة وغير قابلة للطعن بأية وسيلة.

وفي حالة فشل الوساطة، وذلك من خلال عدم توصل الوسيط لتسوية النزاع

(٨٩) الجريدة الرسمية العدد (٤٧٥١) تاريخ ٢٠٠٦/٣/١٦، ص ٧٣٨ والقاضي وليد كناكره، مرجع سابق، ص ٥٢.

ودياً لأي سبب كان، فإنه يترتب على فشلها<sup>(٩٠)</sup>.

١ - رفع تقرير للقاضي بواقع الحال، وبعدم حل النزاع بين الأطراف، مع بيان مدى التزام الأطراف بحضور جلسات النزاع.

٢ - إذا كان عدم إتمام إجراءات الوساطة بسبب تغيب الخصوم يجوز - والحالة هذه للقاضي - إسقاط الدعوى وإذا كان المتغيب هو المدعي تفرض الغرامة المناسبة عليه.

(٩٠) المراجع السابقة نفسها.

## الخاتمة:

### وتشمل أهم النتائج والتوصيات:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسوله الكريم. بعد هذا العرض عن موضوع الوساطة كوسيلة بديلة للدعوى في المحاكم الشرعية الأردنية، دراسة في قانون الأحوال الشخصية الأردني رقم (٣٦) لسنة ٢٠١٠، فقد توصل الباحث إلى جملة من النتائج منها:

١ - الوساطة من أهم الوسائل البديلة لفض النزاعات الأسرية، وقد أمر الإسلام بها في مختلف أنواع النزاع، ونظم أحكامها، وقدمها بالشكل الأفضل لتكون الأنموذج الأرقى.

٢ - الوساطة يمكن أن تكون داخل مؤسسة القضاء، ويمكن أن تكون خارج مؤسسة القضاء، وتنحصر أسبابها في رغبة أطراف النزاع في إنهاء النزاع صلحاً وإحالة النزاع إلى الوسيط من قبل القاضي.

٣ - تُعد الوساطة أقوى إدارة منفردة في عملية تسوية النزاعات.

٤ - تهدف الوساطة إلى إيجاد بدائل لتخفيف العبء عن المحاكم، وتوفير الوقت والجهد وإيجاد أسس الاتفاق المرضية لأطراف النزاع.

٥ - عمل المشرع الأردني من خلال قانون الأحوال الشخصية على ترسيخ مبدأ الوساطة والقاضي الوسيط وإن كان ذلك على سبيل الإشارة.

### التوصيات:

### يوصي الباحث بما يلي:

١ - الاهتمام بالوساطة كوسيلة بديلة للدعوى من خلال إعادة النظر بمجموعة التشريعات الخاصة بالأحوال الشخصية لتفعيل عمل الوساطة في فض المنازعات الأسرية، خاصة فيما يتعلق بنص المادة (١١٤) والمادة (١٢٦) ليتمكن القاضي

الوسيط والوسيط العائلي من العمل ضمن هذه التشريعات، مع ضرورة إيجاد نصوص خاصة لشروط الوسيط العائلي.

٢- العمل على ضرورة إحياء فكرة إدارة الدعوى لدى المحاكم الشرعية، وتطبيق إدارة الدعوى المدنية والوساطة المعمول بها في المحاكم النظامية، والاستفادة من هذه التجربة.

٣- الاطلاع على تجارب الدول التي تعمل على تطبيق الوساطة كوسيلة بديلة للدعوى.

هذا ما توصل إليه الباحث فإن أصاب فمن الله، وإن أخطأ فمن الشيطان ومن نفسه.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .



## قائمة المراجع

١. أبريان، علاء: الوسائل البديلة لحل النزاع، دراسة مقارنة، ط١، منشورات الحلبي، بيروت، ٢٠٠٨.
٢. ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل: تفسير القرآن العظيم، تحقيق حامد أحمد الطاهر، ط١، دار الفجر للتراث، القاهرة، ٢٠٠٢.
٣. ابن منظور، أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم: لسان العرب، دار صادر، بيروت ١٩٦٨.
٤. أبو الوفاء، أحمد: التحكيم الاختياري والإجباري، ط٢، الإسكندرية ٢٠٠١.
٥. الأحمّد، رولا تقي سليم: الوساطة لتسوية النزاعات المدنية في القانون الأردني، رسالة دكتوراة، جامعة عمان العربية، عمان، الأردن، ٢٠٠٨.
٦. الأسطل، إسماعيل: التحكيم في الشريعة الإسلامية، دار النهضة العربية، ١٩٩٨.
٧. الأصفهاني، أبي القاسم الحسين بن محمد: المفردات في غريب القرآن، دار المعرفة، بيروت ١٩٩١.
٨. باز، سليم رستم: شرح مجلة الأحكام العدلية، ط٣، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٩٨٦.
٩. البخاري، صحيح البخاري، كتاب الأحكام، باب هل يقضي القاضي أو يفتي وهو غضبان، دار الفكر العربي، بيروت.
١٠. البيضاوي، ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر: تفسير البيضاوي (أنوار

- التنزيل وأسرار التأويل)، تحقيق محمد صبحي حلاق ومحمد الأطرش، ط ١، دار الرشيد.
١١. الجبور، بسام نهار: الوساطة القضائية في الشريعة الإسلامية والقانون - دراسة مقارنة - ط ١، دار الثقافة، عمان، ٢٠١٥.
١٢. الجرجاني، علي بن محمد الشريف: التعريفات، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٧٨.
١٣. الجوهري، إسماعيل بن حماد: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، ط ٢، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٧٩.
١٤. خرفان، حازم سمير: الوسائل البديلة لحل النزاع في القانون الأردني، واقع الوساطة كوسيلة لفض النزاعات في القانون الأردني، مجلة نقابة المحامين، ملحق الأبحاث، عمان، ٢٠٠٨.
١٥. خوله، ملال: الوساطة القضائية في الجزائر - دراسة استطلاعية حول الوسيط القضائي، جامعة الجزائر، رسالة ماجستير، ٢٠٠٧.
١٦. الدوري، قحطان عبد الرحمن: عقد التحكيم في الفقه الإسلامي والقانون الوضعي، ط ١، دار الفرقان للنشر، عمان، ٢٠٠٤ م.
١٧. الرازي، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر: مختار الصحاح، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٧٣.
١٨. الربيش، عبد العزيز بن محمد: الوساطة القضائية، مجلة العدل، العدد ٦٤، الرياض، رجب ١٤٢٥.

١٩. روبرت أ. باروخ بوس، جوزيف ب. فولجر: تحقيق أهداف الوساطة (مواجهة المنازعات عن طريق التمكين والاعتراف المتبادل). ترجمة وتحقيق أسعد حليم، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، القاهرة، ١٩٩٩.
٢٠. الزحيلي، وهبة: الفقه الإسلامي وأدلته، دار الفكر، بيروت ٢٠١١.
٢١. السرحان، بكر عبد الفتاح: الوساطة على يد القاضي الوسيط، الماهية والأهمية والإجراءات - دراسة تقييمية في القانون الأردني، المجلة الأردنية في القانون والعلوم السياسية، جامعة مؤتة، المجلد (١) العدد (١) نيسان ٢٠٠٩.
٢٢. الشوكاني، محمد بن علي: نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار، إدارة الطباعة المنيرية، القاهرة، بلا تاريخ.
٢٣. الصابوني، محمد علي: صفوة التفاسير، دار الصابوني، القاهرة ١٩٩٧.
٢٤. صالح، أحمد علي محمد: شروط وإجراءات تعيين الوسيط القضائي وفقاً للقانون الجزائري، الندوة الدولية للوساطة القضائية، الملتقى الدولي حول ممارسات الوساطة، الجزائر، المنعقد يومي ١٤-١٥/جوان/٢٠٠٩، وزارة العدل الجزائرية.
٢٥. الصالح، السيد أحمد علي: شروط وإجراءات تعيين الوسيط القضائي وفقاً للقانون الجزائري، مركز البحوث القانونية والقضائية، الملتقى الدولي حول ممارسات الوساطة، وزارة العدل الجزائرية، ٢٠٠٩.
٢٦. عبد اللطيف، خالد: الوسائل السلمية لحل منازعات العمل الجماعية، رسالة

- دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، ١٩٨٢.
٢٧. عشري، ناهد حسن: التوفيق والوساطة في منازعات العمل الجماعية - دراسة مقارنة - رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، ١٩٩٧.
٢٨. فريج، سامي محمد: تسوية النزاعات (الحل بالتفاوض والوساطة الحسم بالتحكيم والتقاضي، أعمال الخبرة/ الصلح)، ط١، دار النشر للجامعات، القاهرة، ٢٠٠٧.
٢٩. الفيروزآبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب: القاموس المحيط، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٦.
٣٠. الفيومي، أحمد بن محمد بن علي: المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، المكتبة العلمية، بيروت، ١١٩٥.
٣١. القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري: الجامع لأحكام القرآن، ط١، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٩.
٣٢. كناكريه، وليد: الوساطة لتسوية النزاعات المدنية في القانون الأردني، ورقة عمل مقدمة لندوة بدائل الدعوى في تسوية النزاعات عمان، (٥-٦) كانون الأول ٢٠٠٥، المعهد القضائي الأردني بالتعاون مع المدرسة الوطنية للقضاء في فرنسا والسفارة الفرنسية في الأردن.
٣٣. اللوزي، عادل: الوساطة لتسوية النزاعات المدنية وفقاً للقانون الأردني، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات عدد (٢) مجلد (٢١)، ٢٠٠٦.
٣٤. المباركفوري، محمد عبد الرحمن: تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذي، ط١، دار

الكتب العلمية، بيروت.

٣٥. مساعدة، أيمن: الوساطة كوسيلة لتسوية النزاعات المدنية في القانون الأردني،

مجلة أبحاث اليرموك، العدد (٤)، مجلد (٢٠) لسنة ٢٠٠٤.

٣٦. المناوي، محمد عبد الرؤوف: فيض القدير شرح جامع الصغير، ط٣، مكتبة الإمام

الشافعي، الرياض، ١٩٨٨.

٣٧. الهنائي، علي بن الحسن: المنجد في اللغة، ط٢٧، دار المشرق، بيروت، ١٩٧٤.

٣٨. ياسين، محمد نعيم: نظرية الدعوى بين الشريعة الإسلامية وقانون المرافعات

المدنية والتجارية، مطابع وزارة الأوقاف الأردنية، عمان.

٣٩. الجريدة الرسمية العدد (٥٠٦١) تاريخ ١٧/١٠/٢٠١٠.

٤٠. الجريدة الرسمية، العدد (٤٧٥١) تاريخ ١٦/٣/٢٠٠٦.

٤١. الجريدة الرسمية، العدد (١٤٤٩) تاريخ ١/١١/١٩٥٩.

٤٢. الجريدة الرسمية، العدد (١١٧٩) تاريخ ١٧/٤/١٩٥٤.

43. Abrams, J. (2015 online). Compulsory Mediation: The Texas Experience. Retrieved from:

<http://www.internationalmediator.com/Articles/Compulsory-Mediation-The-Texas-Experience.shtml>

44. Kennedy, M. (2000). Mediation-A worthy Alternative. Retrieved from: <http://www.Consensusmediation.co.uk/mediationworthy.html>.

45. Legras, S and Thiennot, F. (2005). les modes al ternatifs aux reglementsdes conflits en droit civil (1 ere Partie) Les Modes Al ternatifs Au process civil Pour la resolution Des litrges, Amman 5-6 December 2005, Institute Judiciaire Jordanian.

46. Pickell, N. (2000). In Family law, how is Mediation Different from a settlement Meeting? Retrieved from:

<http://www.mediate.com/articles/pickell.cfm>

47. Retrieved from: <http://adrr.com/adr9/jeff.htm>

48. Rifleman, J. (2005). Mandatory Mediation Implications and Challenges.

49. U.S. Equal Employment. (2003). Mediation: Facts about Mediation. Retrieved from: <http://www.eeoc.gov/mediate/Facts.html>.